سوريا ومفاوضات السلام مع إسرائيل بين مد وجزر الاتفاقيات الإقليمية (١٩٩٢ـ ٢٠٠٠)

Syria and peace Negotiations with Israel Between the Ebb and Flow of Regional Agreements (1992 - 2000)

م.م. نداء خضير مبارك الزيدي
جامعة الشطرة - كلية التربية للبنات

Nidaa Khadir Mubarak Al-Zaidi
University of Shatrah / College of Education for Girls
Nada.khdair@utq.edu.iq

الملخص :

خلال الفترة (١٩٩٢- ٢٠٠٠) اتسمت السياسية السورية بالتركيز على استعادة مرتفعات الجولان المحتل من إسرائيل ضمن أي تسوية سلام , مع الحفاظ على موقف تفاوضي صارم . شاركت سورية في مفاوضات السلام متعددة الأطراف وخصت أكثر المفاوضات الثنائية خاصة بعد مؤتمر مدريد للسلام الذي انطلق في عام ١٩٩١ , إذ أكدت على الشرعية الدولية كأساس للحل مستندة إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ، فضلاً عن مبدأ الأرض مقابل السلام مع رفض أي تنازلات قبل ضمان الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان , كما ربطت الحكومة السورية قضية الجولان مع القضية اللبنانية معتبرة أن أي اتفاق مع إسرائيل يجب ان يشمل الجانبين . وعدم بقاء أي جبهة مفتوحة ضدها , لتعزيز موقفها التفاوضي . كما رفضت السلام المنفرد وخاصة اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية سراً ، إذ اعتبرت سورية أن الاتفاقية خيانة للقضية الفلسطينية ، لأنها لم تحقق حق العودة أو دولة مستقلة عاصمتها القدس , ورأت أن

التوقيع الفلسطيني يضعف الموقف التفاوضي العربي حيث ستوجه إسرائيل جهودها لفرض شروط مماثلة على سورية ولبنان , وخشيت من أن يؤدي التطبيع الفلسطيني إلى ضغوط دولية على دمشق لقبول سلام غير متوازن . لذا زادت سورية من دعمها للمعارضة الفلسطينية ومنها حركة حماس لمواجهة تبعات أوسلو . أما فيما يتعلق في اتفاقية وادي عربة في عام ١٩٩٤ التي وقعتها الأردن مع إسرائيل ، انتقدت سورية الاتفاقية ، لأنها تجاهلت القضية السورية , خاصة أن الأردن وقعها دون تنسيق مسبق مع دمشق , وأن التطبيع الأردني يشرعن الاحتلال الإسرائيلي دون ضمانات لانسحابه من الجولان , بالمقابل سورية عززت تحالفاتها مع لبنان وإيران لمواجهة العزلة الناتجة عن السلام المنفرد . وشهد عام ١٩٩٨ توتر العلاقات بين سورية وتركيا ، بسبب دعم سورية لحزب العمال الكردستاني (Pkk) وهددت تركيا بغزو سورية عام ١٩٩٨ ، مما أجبر سورية على التفاوض وأظهرت فيها سورية مرونة تكتيكية عندما هددت مصالحها القومية بعكس صلابتها في ملف الجولان . ومن منطلق اخر فشلت مفاوضات جنيف الثنائية في عام ٢٠٠٠ بينهم نتيجة تمسك رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود بارك التخلي عن سيطرة إسرائيل على شواطئ بحيرة طبريا , وهو شرط غير قابل للتفاوض بالنسبة لسوريا , كما عززت سورية تمسكها بحزب الله في لبنان كورقة ضغط ضد إسرائيل لهذا تحولت من خيار التفاوض إلى خيار المقاومة.

الكلمات المفتاحية : فلسطين , سوريا , إسرائيل.

Abstract :

During the period (1992-2000) , Syrian policy was characterized by its focus on the recovery of the occupied Golan Heights from Israel as part of any peace settlement, while maintaining a strict negotiating position. Syria participated in multilateral peace negotiations , focusing more on bilateral negotiations, especially after the Madrid Peace Conference that began in 1991. It emphasized international legitimacy as the basis for a solution, based on Security Council Resolutions 242 and 338 , as well as the principle of land for peace , rejecting any concessions before ensuring a complete Israeli withdrawal from the Golan. The Syrian government also linked the Golan issue with the Lebanese issue, considering that any agreement with Israel must include both sides , and not maintain any open front against it , in order to strengthen its negotiating position. Syria also rejected unilateral peace, particularly the 1993 Oslo Accords, which were secretly signed by the Palestine Liberation Organization (PLO). Syria considered the agree-

ment a betrayal of the Palestinian cause because it failed to achieve the right of return or an independent state with Jerusalem as its capital. Syria believed that a Palestinian signature would weaken the Arab negotiating position, as Israel would direct its efforts to impose similar conditions on Syria and Lebanon. Syria feared that Palestinian normalization would lead to international pressure on Damascus to accept an unbalanced peace. Therefore, Syria increased its support for the Palestinian opposition, including Hamas, to counter the repercussions of Oslo. Regarding the 1994 Wadi Araba Agreement , which Jordan signed with Israel , Syria criticized the agreement for ignoring the Syrian issue , particularly since Jordan signed it without prior coordination with Damascus. Furthermore , Jordanian normalization legitimized the Israeli occupation without guarantees of its withdrawal from the Golan Heights. Conversely, Syria strengthened its alliances with Lebanon and Iran to counter the isolation resulting from the unilateral peace. The year 1998 witnessed tensions between Syria and Turkey, due to Syria's support for the Kurdistan Worker's Party (PKK). Turkey threatened to invade Syria in 1998, forcing Syria to negotiate. Syria showed tactical flexibility when its national interests were threatened, unlike its firmness on the Golan Heights issue. From another perspective, the bilateral Geneva negotiations in 2000 failed due to Israeli Prime Minister Ehud Barak's insistence on relinquishing Israel's control over the shores of Lake Tiberias, a non-negotiable condition for Syria. Syria also strengthened its attachment to Hezbollah in Lebanon as a pressure card against Israel , and thus shifted from the option of negotiation to the option of resistance.

Key words : Palestine , Syria , Israel.

المقدمة :

تمثل الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٠) واحدة من أكثر المراحل حساسية في تاريخ الجمهورية العربية السورية , إذ تداخل فيها الاستقرار الداخلي مع تحديات خارجية فرضتها متغيرات ما بعد الحرب الباردة , وتبدلات موازين القوى في الشرق الأوسط , وخلال هذه الأعوام , سعت سورية إلى إعادة رسم دورها الإقليمي وسط نظام دولي , وبنفس الوقت كانت القوى الكبرى تعمل على اعادة ترتيب أولوياتها , في حين كانت المنطقة العربية تمر بإعادة تشكيل واسعة في أعقاب مؤتمر مدريد للسلام في عام ١٩٩١ , وللمرة الأولى انخرطت سورية في مسار التفاوض مع إسرائيل , محاولة لتحقيق مكاسب استراتيجية دون التخلي عن مطالبها وخاصة فيما يتعلق بهضبة الجولان , والقضية الفلسطينية والدفاع عن لبنان وتعزيز حضورها السياسي والعسكري فيها , وكانت غايتها ان تبقى طرفاً مؤثراً في توازنات المنطقة.

وجاء اختيار الدراسة عام ١٩٩٢ التي رصدت مفاوضات السلام الثنائية بين سورية وإسرائيل واتفاقية متعددة الأطراف في موسكو التي رفضت سورية الاشتراك بها , وشهد هذا العام انتخابات في ثلاث دول منها سورية وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية , وتوقفت الدراسة في عام ٢٠٠٠ الذي توفى به حافظ الأسد والأثر الذي تركه على الساحة السورية والعربية والإقليمية . تم طرح العديد من الاسئلة تضمنتها الدراسة وتمت الاجابة عليها هل نجحت سورية في مفاوضات السلام الثنائية وحققت ما كانت تسعى إليه , كيف كانت مواقفها وردود افعالها اتجاه الاتفاقيات الإقليمية المنفردة التي وقعتها إسرائيل مع فلسطين عام ١٩٩٣ ومع الأردن عام ١٩٩٤ , وهل وفق حافظ الأسد في اتفاقية أضنة عام ١٩٩٨ مع تركيا ويقلب التوتر معها إلى اتفاقية صداقة , كل هذه التساؤلات تم الاجابة عنها في محتوى الدراسة ؟

وتم اتباع المنهج التاريخي وتسلسل الاحداث التاريخية في الدراسة, إذ قسم البحث إلى مقدمة محورين وخاتمة جاء فيها أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة. جاء في المحور الأول , السياسية السورية في سياق مفاوضات السلام (١٩٩٢-٢٠٠٠) وشمل المفاوضات في البداية مع إسرائيل (١٩٩٢-١٩٩٣) , فضلاً عن مباشرة المفاوضات مرة أخرى عام (١٩٩٤-٢٠٠٠) والتي لم تتوصل فيها إلى نتيجة , أما المحور الثاني تناول موقف سوريا من الاتفاقيات الإقليمية للسلام ومنها اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ , واتفاقية وادي عربة بين إسرائيل والأردن عام ١٩٩٤ , فضلاً عن اتفاقية أضنه بين سورية وتركيا عام ١٩٩٨.

اعتمدت الدراسة على العديد من المصادر المهمة والمتنوعة , ويأتي في مقدمتها كتاب عشرة أعوام حافظ الأسد ١٩٩٠-٢٠٠٠ للمؤلف بثينة شعبان , فضلاً عن الرسائل والأطاريح التي رفقتني في الكتابة ومنها رسالة سحر رزاق شعيوط الشويلي , حافظ الأسد دراسة في تاريخه السياسي ١٩٨٥-٢٠٠٠ , ورسالة , ناريمان كريم كاظم الكوفي , السياسية السورية اتجاه لبنان ١٩٨٨-٢٠٠٠. ورسالة حسن مخور باني , سورية ومصر دراسة في العلاقات ١٩٨٥-٢٠٠٠ , فضلاً عن العديد من الكتب والبحوث التي رفدت الدراسة بالكثير من الاحداث والمواقف السورية تجاه ما يجري على الساحة الدولية والإقليمية والعالمية.

المحور الأول : السياسية السورية في سياق مفاوضات السلام (١٩٩٢-٢٠٠٠)

أولاً : سوريا ومفاوضات السلام مع إسرائيل (١٩٩٢-١٩٩٣)

عقب انتهاء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ سعت الولايات المتحدة الأمريكية

لإيجاد حل للصراع العربي – الصهيوني , أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش (George Bush) في ٦ أذار عام ١٩٩١ , عقد مؤتمر للسلام في الشرق الاوسط , أن يستند السلام الشامل على قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨ , وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام وأن يشمل أمن الكيان الصهيوني والاعتراف بها[١]. وانطلقت نظرة سورية للسلام من موقع استرجاع الحقوق العربية بما فيها حل مشرف وعادل للقضية الفلسطينية , وكانت هذه النظرة جزءا من استراتيجيتها في مواجهة اسرائيل , كما تضمنت هذه الاستراتيجية بناء جهة عسكرية مشرقية تضم سورية ولبنان والأردن والفلسطينيين وقيام جبهة سياسية , بلورها الأسد بمفهوم وحدة المسار التي كانت تعني ان الاطراف المطالبة بالسلام لن يذهبوا في حل منفرد مع إسرائيل لكي لا يضعف الآخرون فتصبح تحت رحمة إسرائيل[٢]. عقدت الجولة الثالثة من المفاوضات في واشنطن ما بين ١٣ و ١٦ كانون الثاني عام ١٩٩٢ , بدأ الصراع السياسي بين الجانبين , لرفض سورية التواجد الاسرائيلي على الأراضي العربية , وإصرار إسرائيل على الانسحاب السوري من الأراضي الاسرائيلية المحتلة بالقوة[٣]. وبما أن مفاوضات واشنطن الثنائية لم تحرز أي تقدم , فقد عقدت مفاوضات متعددة الأطراف في موسكو (Moscow) في ٢٨ كانون الثاني عام ١٩٩٢ لبحث قضايا التنظيم الإقليمي للمنطقة , مثل التنمية الاقتصادية وتشكيل لجان تديرها الولايات المتحدة الأمريكية , لكن سورية والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية رفضت المشاركة فيها[٤]. وتمسك سورية بموقفها من قضية المشاركة في المفاوضات , والإصرار على ضرورة إحراز تقدم حقيقي في المحادثات الثنائية العربية الإسرائيلية , ثم مناقشة القضايا الإقليمية في مفاوضات متعددة الأطراف , وكشف فاروق الشرع أن دمشق لا تعارض مفاوضات متعددة الأطراف من حيث المبدأ , لكنها تعارض توقيت بدئها , وقبل ان تتعهد إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة ولم يكن هناك أي تقدم في المفاوضات الثنائية لتشجيعها على الدخول في مفاوضات متعددة الأطراف . وهذا كان سبب الخلاف بين سوريا ومصر , إذ رأت مصر ان في حضور المفاوضات المتعددة الاطراف فرصة لتأكيد أهمية التفاعل والترابط وديناميكية عملية السلام[٥].

وفي نهاية كانون الثاني انعقد مؤتمر موسكو حول التعاون الإقليمي بمشاركة دولية واسعة تمثل بغياب سوريا ولبنان وفلسطين , والذي عبر فيه جيمس بيكر (James Baker) : بأنها ليست بديلاً عن المفاوضات المتعثرة في واشنطن (Wash-ington) , واعلن فاروق الشرع ان

عدم مشاركة سوريا ولبنان وفلسطين وهي الأطراف المعنية مباشرة باستعادة أراضيهم المحتلة في مفاوضات موسكو الإقليمية كفيل بتخفيف حجم الخسائر في الجانب العربي وبإعادة تركيز الجهود الدولية على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي عقد على أساسها مؤتمر السلام في مدريد , لهذا اعتبر وزير الخارجية السوري ان بحث مسائل التعاون الإقليمي بين الدول العربية وبين إسرائيل قبل تحقيق الانسحاب الإسرائيلي لا يمكن اعتباره إلا محاولة لاسترضاء المعتدي ومكافأة له على عدوانه واحتلاله[٦].

وفي ٢٠ نيسان عام ١٩٩٢ قام الرئيس السوري حافظ الأسد بزيارة إلى دول الخليج العربي يرافقه نائبه عبد الحليم خدام ووزير الخارجية فاروق الشرع وبدأ زيارته أولاً إلى المملكة العربية السعودية وكان الملك فهد بن عبد العزيز في استقباله , وكان الهدف من الزيارة وفقاً للعمل المشترك بين الدولتين التي نص عليها إعلان دمشق[٧]. تحدي العقوبات الدولية المفروضة على ليبيا[٨]. ولعل الحصار الغربي المفروض على ليبيا هو الحافز الأبرز على قيام الأسد بجولته الخليجية , وكانت زيارة حافظ الأسد للمملكة العربية السعودية لنفوذ الأخيرة لدى الولايات المتحدة الأمريكية لخشيته ان تستخدم عقوبات الأمم المتحدة المفروض على ليبيا ضد سورية في نهاية الأمر , وفي صدد ذلك اعلن حافظ الأسد قائلاً : ((اذا كانت العقوبات قد فرضت على ليبيا اليوم فأنها قد تفرض على سورية غداً , وان دول الخليج هي الدول العربية التي لها بعض التأثير في البيت الأبيض وقد حان الوقت لدول الخليج لمساعدة سورية)) , وبذلك كان الأسد يرى في السعودية انها نقطة دبلوماسية للتأثير على الولايات المتحدة الأمريكية , لعدم فرض عقوبات على سورية[٩]. واراد حافظ الأسد وفق هذا السياق ان تكون دول الخليج العربي التي زارها ولاسيما المملكة العربية السعودية ان تكون مفتاحاً لإعادة ما افتقد بعد حرب الخليج من تضامن وتنسيق عربي , ومحاولته وقف الحملة الغربية على الدول العربية الواحدة تلو الأخرى , خصوصاً ان الدول الخليجية السته كلها لا تستطيع ان تتعاون مع ليبيا مثلما تعاونت مع العراق , إلا ان سورية ارادت استعادة الحدود الدنيا من التضامن العربي مع ليبيا بشكل خاص ويؤدي إلى دفع الغرب إلى اعادة النظر في فرضه العشوائي للقرارات الدولية[١٠]. وفي ٣ حزيران عام ١٩٩٢ عقد قمة دمشق بين سورية والمملكة العربية السعودية ومصر , حضرها كل من حافظ الأسد والملك فهد بن عبد العزيز وحسني مبارك , تركزت فحوى المباحثات

حول تقييم الشوط الذي قطعته مسيرة التسوية في الشرق الأوسط , والبحث في اخر تطورات الازمة ومستقبل اعلان دمشق[١١].

ومن منطلق اخر استمرت المفاوضات وفق عشر جولات , اتسمت الجولات الخمس الأولى , منها التي بدأت بعد انعقاد المؤتمر , وحتى نهاية نيسان بركود موقف اسرائيل المتصلب في مواجهة أي تنازلات , ولم تتحقق أي نتائج مهمة على صعيد المسار الفلسطيني الإسرائيلي[١٢].

جرت الانتخابات الإسرائيلية المبكرة في حزيران عام ١٩٩٢ وفاز بها حزب العمل , بأغلبية المقاعد وعلى غرارها شكل إسحاق رابين وزارته في ١٣ تموز عام ١٩٩٢[١٣]. لم يكن لدى سوريا ماهية السياسية التي تتبعها إسرائيل في المفاوضات , إذ كانت الصورة السياسية والعسكرية لرابين معادية لأي عملية سلام مع سورية ,ومما ساهم في توضيح نوايا تلك السياسية ما اشار إليه وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر في زيارته إلى دمشق في ٢٢ تموز عام ١٩٩٢ موضحاً نوايا ومطالب رابين (Rabin) التي بينها في زيارته لواشنطن وقدم صورة ايجابية عن توجهات الحكومة الإسرائيلية الجديدة وتأكيدها على توجيه رسائل إلى الرأي العام الاسرائيلي تعزز اتجاهات رابين السلمية الجديدة التي ينوي العمل وفقها[١٤].

تم تجديد انتخاب الرئيس حافظ الأسد لولاية دستورية رابعة مدتها سبع سنوات , وقام حسني مبارك الرئيس المصري بزيارة دمشق في ٣ حزيران عام ١٩٩٢ والتقى بالأسد وعقد اجتماع مغلق بينهما وقفا فيه على أهم ما توصلت إليه عملية السلام , وأهم تطورات العلاقات السورية - المصرية , والتطورات العالمية والعربية ومدى مواصلة التعنت الإسرائيلي ووصف الأسد الوضع في الوطن العربي بأنه لا يتسم بالتعاون والتضامن والتألف ولكن لابد لتكثيف العمل المشترك بين سورية ومصر للخروج من هذا الوضع ودعا لعقد قمة دمشق , ويتضح ان مداولات عملية السلام العربية الإسرائيلية في هذه الفترة لم تسفر عن شيء وبقيت مجمده إلى اشعار أخر , وجاءت هذه الزيارة بعد التوتر الذي حصل بين سورية وإسرائيل وخصوصاً أنها أخذت تواصل عملية الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة واستمرار عدوانها على جنوب لبنان. وجاء الموقف المصري مطابق تماماً للموقف السوري الذي رفض قاطعاً , واستنكر قيام المستوطنات الإسرائيلية وزيادة الاستيطان في الضفة الغربية , وأخذت سورية ومصر بمطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على إسرائيل بصفتها راعية للسلام أدى هذا الأمر إلى عقد اجتماع طارئ في عمان لوزراء خارجية

كل من سورية ولبنان والأردن وفلسطين في ٨ حزيران عام ١٩٩٢ لتنسيق الموقف بينهما لوضع حد للعدوان الإسرائيلي المستمر على الأراضي الفلسطينية المحتلة واستمرار عملية الاستيطان والهجرة أليها موجهين رسالة إلى الولايات المتحدة الأمريكية تحث إسرائيل على الالتزام بالقرارات الدولية[١٥].

وفي ٢٨ حزيران عام ١٩٩٢ جرت محادثات بين الرئيس حافظ الأسد ورشيد الصلح رئيس الوزراء اللبناني , من خلال زيارته إلى دمشق وبحث الطرفين الاوضاع الخاصة في لبنان بعد الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الجنوب , وأعلن خلالها الأسد في تقديم الدعم السوري للبنان وارساء عملية السلام فيها وأكد ان سورية تدعم وحدة وسيادة الاراضي اللبنانية[١٦]. أما فيما يتعلق بتركيا دعمت مفاوضات السلام لكنها لم تكن طرفًا مباشرًا فيها , وحافظت على موقف متوازن , داعمة لحل سلمي للصراع العربي – الإسرائيلي مع التركيز على دورها كقوة إقليمية تسعى لتقوية علاقاتها مع الغرب , خاصة الولايات المتحدة الأمريكية , في حين علاقتها مع سورية في تلك الفترة كانت متوترة , بسبب قضية حزب العمال الكردستاني واتهام سورية بإيواء ودعم عبد الله أوجلان زعيم الحزب , فضلاً عن الخلافات المائية على مياه نهري دجلة والفرات , بسبب بناء تركيا لسدود , لذا فإن العلاقة بينهما تسودها حالة من الحذر والتوتر[١٧]. بينما ايران عارضت بشدة مفاوضات السلام وكل أشكال التسوية السلمية مع إسرائيل ووصفتها بالخيانة للقضية الفلسطينية , وعملت على دعم حركات المقاومة مثل حزب الله في لبنان وحماس في فلسطين. وبنفس الوقت ترتبط بعلاقات قوية واستراتيجية مع سورية قائمة على تحالف إقليمي ضد النفوذ الأمريكي والإسرائيلي وهذا التحالف تعزز بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ وازدادت متانة في فترة التسعينات , رغم الاختلاف المذهبي بين الطرفين (سني علوي من جهة وشيعي من جهة أخرى) وتوحدهما حول رفض اتفاقيات السلام[١٨].

رغم انخراط سورية في مفاوضات السلام التي اعقبت مؤتمر مدريد (Madrid) عام ١٩٩١ فإن انعكاساتها على الداخل بقيت محدودة ومحكومة بالسياق السلطوي الذي طبع الدولة السورية في عهد حافظ الأسد , فعلى الصعيد السياسي استخدم النظام تلك المفاوضات كأداة لتعزيز شرعيته الإقليمية والدولية , ومحاولة لفك العزلة التي فرضت عليه خلال ثمانينات القرن العشرين , دون أن يقابل ذلك بأي انفتاح داخلي حقيقي , إذ بقيت الحياة السياسية مقيدة بقانون الطوارئ واستمرار احتكار حزب البعث

للسلطة. أما من الناحية الاقتصادية فقد ترافقت هذه المرحلة مع استمرار حالة الركود والفساد البنيوي , مما جعل من المفاوضات مجرد رهان سياسي لم يترجم إلى تحسن اقتصادي ملموس. كما بقي المجتمع السوري على هامش الفعل السياسي اذ لم تتح له فرصة المشاركة في تقييم المفاوضات أو التعبير عن موقفه منها في ظل سيطرة أمنية صارمة وهيمنة إعلامية كاملة على الخطاب العام , واعتمد النظام على خطاب قومي يشدد على التمسك بثوابت الصراع مع إسرائيل , لاسيما استعادة مرتفعات الجولان ,وذلك بهدف امتصاص أي قلق شعبي من احتمال تقديم تنازلات , فيما لم يسمح للمعارضة السياسية في الداخل أو الخارج , بالتعبير عن مواقفها الرافضة لتوجهات النظام[١٩]. وعلى ضوء ذلك بدأت الجولة السادسة من المفاوضات في ٢٤ آب عام ١٩٩٢ وتضمنت خمسة عشر اجتماعاً بين الوفدين السوري والإسرائيلي , والتي طالبت فيها سورية بسلام شامل مقابل الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة كافة. وبذلك انتهت الجولة السادسة , واستمر انعقاد الجولات السابعة والثامنة والتاسعة ولم يحقق مؤتمر مدريد نتائج جوهرية في المفاوضات المتعددة الأطراف , ووجد الكيان الصهيوني ملاذا آمنا للهروب من ضغوطات المفاوضات الثنائية ووسيلة لتطبيع العلاقات مع الدول العربية دون تقديم تنازلات , وحقق ذلك بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية , وعندما انتهت الجولة العاشرة من مفاوضات واشنطن في مؤتمر مدريد إلى طريق مسدود , تم الإعلان عن ان مفاوضات مدريد قد فشلت رسمياً وتم ترحيلها إلى عام ١٩٩٣[٢٠].

فقدت المفاوضات السورية – الاسرائيلية في واشنطن الكثير من بريقها وأهميتها , خاصة بعد تبديل الإدارة الأمريكية (ادارة جورج بوش بإدارة بيل كلينتون (Bill Clinton)) , واتضح لنا رغم انطلاق مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي , إلا أن المفاوضات الثنائية بين سورية وإسرائيل , والتي استمرت في عام ١٩٩٢ , فشلت في تحقيق أي تقدم جوهري , بسبب تمسك كل طرف بمواقفه , إذ أصرت سورية على الانسحاب الكامل من الجولان , بينما رفضت إسرائيل تقديم التزام صريح بذلك , خاصة في ظل صعود حكومة إسحق رابين التي لم تكن مستعدة حينها لتنازلات كبيرة تجاه دمشق. أما في ما يتعلق بردود الفعل الإقليمية والدولية أبدت الولايات المتحدة الأمريكية حذراً في تعاملها مع الملف السوري مفضلة التركيز على المسار الفلسطيني والأردني , كما دعمت معظم الدول العربية

الموقف السوري ظاهرياً, لكنها كانت منهمكة بإعادة ترتيب علاقاتها الإقليمية بعد حرب الخليج الثانية , أما اسرائيل , فرأت في الموقف السوري تعنتاً , ما زاد من جمود المفاوضات. في حين ساهم تأثيرها على الداخل السوري تعزيز الخطاب القومي داخل سورية , وقد استغله النظام لتأكيد موقفه الرافض للتنازلات , مما ساعد على كبح أي أصوات إصلاحية أو تطبيعيه داخل البلاد.

ثانياً : المفاوضات السورية - الإسرائيلية (١٩٩٤-٢٠٠٠)

اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بالمفاوضات السورية - الإسرائيلية بشكل كبير , وكانت تسعى إلى الوصول لاتفاق بين الجانبين , وصفت القيادة الأمريكية إن سورية هي المفتاح الإقليمي في المنطقة , إذ أكد مستشار الرئيس كلنتون للشرق الأوسط انتوني ليك (Anthony Lake) : « أن اتفاقاً حاسماً بين سورية وإسرائيل سوف يسمح للأردن ولبنان بحل خلافاتهم مع اسرائيل في وقت قصير « , ومن جهة ثانية اهتم الرئيس الأسد أيضاً بفتح صفحة جديدة مع إسرائيل وأعرب عن ذلك بأن سورية توافق على سلام كامل مع إسرائيل مقابل الجولان[٢١].

وقامت الولايات المتحدة الأمريكية في ١٦ كانون الثاني عام ١٩٩٤ بالإعداد لعقد مؤتمر في جنيف (Geneva) الذي يجمع الرئيس الأمريكي والأسد , والذي انتهى بنتائج ايجابية بتطبيق قراري الأمم المتحدة (٢٤٢) و(٣٣٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام والبدء بمفاوضات جديدة على المسار السوري - الإسرائيلي في واشنطن , واقترح الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بناءً على طلب إسرائيل , ان تقتصر المحادثات على رؤساء الوفود فقط بدلاً من الوفود كاملة الأمر الذي وافق عليه الأسد لكن اشترط حضور السفير السوري في واشنطن وليد المعلم إلى جانب العلاف رئيس الوفد السوري[٢٢]. وكانت القمة الأمريكية السورية في جنيف في عام ١٩٩٤ بداية لمرحلة جديدة من التعاون السوري - الأمريكي وفق الخطابات السياسية الصادرة من حافظ الاسد المؤيدة على ان أمريكا هي الدولة الوحيدة القادرة على ممارسة الضغط على اسرائيل ودفعها في ظل السياسية الأمريكية بضرورة تحقيق تقدم على المسار السوري في وجهة النظر هذه بيد ان الولايات المتحدة الأمريكية لا تترجم هذا الأمر إلى إشكال للضغط على اسرائيل للاستمرار في المفاوضات التسوية[٢٣]. وفي ٢٤ كانون الثاني عام ١٩٩٤ نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في أجراء جولة جديدة من المفاوضات بين سورية وإسرائيل في واشنطن , وفي عشية استئناف هذه المفاوضات بدأ التحرك

المصري إلى جانب الضغط السوري , بعد ان بعث الرئيس المصري حسني مبارك وزير خارجيته عمرو موسى إلى إسرائيل حاملاً رسالة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي رابين يحثه فيها على السلام العادل وتطبيق قرارات الأمم المتحدة وخاصة بند الأرض مقابل السلام مع سورية[٢٤]. وفي عام ١٩٩٤ زار الرئيس الأمريكي بيل كلينتون دمشق من أجل دفع مسار المفاوضات إلى الامام مع سورية وإسرائيل, وخلال هذي الزيارة شدد الرئيس الأسد بالتزام اسحاق رابين بقرار الانسحاب إلى حدود خط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧ واكراماً لقدوم الرئيس الأمريكي , قدم الأسد تنازلين مهمين إذ وافق على اعطاء فرصة زمنية للانسحاب الإسرائيلي من الجولان لمدة ١٦ شهراً بدلاً من ١٢ شهراً , والثاني قبل ان يتم الانسحاب الكامل من أراضي الجولان بأربعة أشهر , ان يكون هناك نوع من انواع التمثيل الدبلوماسي بين سورية وإسرائيل الامر الذي رحب به الرئيس الامريكي بيل كلينتون ليدعو الطرفين إلى طاولة المفاوضات مجدداً في ٣ تشرين الثاني عام ١٩٩٤[٢٥]. وكان سبب هذا التغير لدى حافظ الأسد من مسار المفاوضات مع إسرائيل انه خشى من تهميش وعزل سورية وخاصة بعد فصل المسارين الفلسطيني والأردني عن المسار السوري , ناهيك عن الاختراقات أو التدخلات الإسرائيلية في المنطقة العربية ولاسيما بعد اقتراح إسرائيل عقد أول مؤتمر للسوق خاص في الشرق الأوسط في الدار البيضاء في المغرب اثناء حضورها القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا في ٣١ تشرين الأول عام ١٩٩٤ , إذ كان هذا المؤتمر أو محاولة جريئة في تطبيع العلاقات بين العرب وإسرائيل , وكانت الأخيرة تريد توسيع علاقاتها بالدول العربية والإقليمية من أجل اضعاف موقف الحكومة السورية واجبارها على الرضوخ لمتطلباتها في المفاوضات القادمة[٢٦].

انتقد وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريز مصر في تصريحه قائلاً : ((**مصر قادة المنطقة نحو الدمار خلال الخمسين عاماً الأخيرة لذا دعونا نقودها نحو الرفاهية الاقتصادية خلال الخمسين عاماً القادمة**)) , ومن هنا بدأ التوتر بين مصر وإسرائيل بعد قمة الدار البيضاء[٢٧]. فساهم ذلك في اثارة كل من مصر والمملكة العربية السعودية متهمين إسرائيل بعرقلة السلام مع سورية , وأكدوا بأن التطبيع معها لا يتم إلا بعودة المفاوضات على المسار السوري - اللبناني , وانسحابها من الأراضي العربية , فضلاً عن اتهامها على أنها تريد فرض سيطرتها على المنطقة من خلال حصار سورية وأضعافها , على الرغم من تهميش الدول العربية الأخرى

, فكان رد اسحاق رابين على هذا الاتهام بان اسرائيل لن تكون قادرة على دفع الثمن المطلوب للسلام مع سورية , وعلى هذا الأساس بدأ التوتر واضحاً في مسار عملية السلام بين سورية وإسرائيل[٢٨]. كما دعا وران كريستوفر (Rowan Christopher) وزير الخارجية الأمريكي في ختام قمة الدار البيضاء إلى انهاء المقاطعة العربية لإسرائيل , بينما اعلن ملك المغرب الحسن الثاني أن المقاطعة العربية لإسرائيل قد انتهت عملياً وأن لا رجعة في عملية السلام , ولهذا السبب قبل الرئيس السوري حافظ الأسد دعوة الرئيس كلينتون إلى عودة الوفدين السوري والإسرائيلي للجلوس على طاولة المفاوضات مجدداً في ١٩ كانون الأول عام ١٩٩٤ , وأرسل العماد حكمت الشهابي مع السفير وليد المعلم وبثينة شعبان , لمقابلة الوفد الإسرائيلي برئاسة يهود باراك وبحضور الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ورغم الضغط الأمريكي على الجانبين لم يحقق الاجتماع أي نجاح عكس ما رسم له الرئيس بيل كلينتون , بسبب التعنت الإسرائيلي ومحاولتهم الالتفاف حول قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدوليين بعدم الانسحاب من الأراضي المحتلة[٢٩].

ولهذا سعى الرئيس السوري حافظ الأسد الحافظ على الدعم المصري , فضلاً عن التقارب مع المملكة العربية السعودية كما ابقى علاقته بالجانب الإيراني والانفتاح على العراق , إذ بدأ بالتحضيرات لإعادة تدفق النفط العراقي عبر الأنبوب الواصل بين كركوك في شمال العراق وميناء بانياس السوري. وبدأ القادة العرب يبحثون عن موقف موحد لمواجهة الأحداث الشرق أوسطية ودعم الجامعة العربية وجعلها المصدر العربي الأول لصنع القرار العربي , إذ تم عقد القمة الثلاثية في ٢٨ كانون الأول عام ١٩٩٤ وانضم إليها وزراء خارجية الدول الثلاث , فاروق الشرع وعمرو موسى والأمير سعود الفيصل , واختتمت هذه القمة ببيان طالب فيه القادة الثلاث بانسحاب إسرائيل من كامل الأراضي العربية المحتلة قبل حرب عام ١٩٦٧ وحل المشاكل العربية بالوسائل السلمية وتعزيز دور الجامعة العربية , وجاءت هذه القمة رداً على زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى سلطنة عمان واستقباله رسمياً من قبل السلطان قابوس بن سعيد , فضلاً عن موافقة دولة قطر على إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل وتصريح ايهود باراك بعدم الانسحاب من الجولان[٣٠]. وعلى الرغم من عقد عدة جولات تفاوضية خلال العام نفسه في واشنطن فإن المفاوضات السورية - الإسرائيلية بقيت دون اختراق يذكر , إسرائيل مازالت ترفض تقديم تعهدات مكتوبة بشأن الانسحاب من الجولان

, بينما أصرت سوريا على الحصول على وثيقة ضمان تؤكد الانسحاب الكامل إلى حدود ٤ حزيران عام ١٩٦٧ , كشرط مسبق لأي حديث عن التطبيع أو ترتيبات أمنية , يبدوا واضحًا أن كلا الطرفين يدور في حلقة مفرغة , إسرائيل تريد سلام مقابل أمن , وسورية تطالب بـ أرض مقابل سلام , مما جعل التقدم شبه مستحيل[٣١].

وعندما حل عام ١٩٩٥ دخل المسار التفاوضي السوري – الإسرائيلي مرحلة جديدة فكانت سورية ما تزال متمسكة بموقفها الرافض لأي اتفاق سلام لا يشمل الانسحاب الكامل من الجولان المحتلة حتى حدود ٤ حزيران عام ١٩٦٧ , لكن في المقابل كانت إسرائيل برئاسة إسحاق رابين تبدي انفتاحًا مشروطًا لهذا رفضت الالتزام الصريح بالانسحاب الكامل دون تطبيع شامل وترتيبات أمنية معقدة , وقام وزير الخارجية الأمريكية وران كريستوفر بعدة جولات من التفاوض غير المباشر بين دمشق وإسرائيل وحمل عدة رسائل مكوكية تخص الطرفين , إلا أنها لم تحرز اختراقات حقيقية وبقي الخلاف قائمًا حول مسألة الانسحاب الكامل مقابل التطبيع الكامل , لذا بقي النظام السوري حذرًا في الإعلان عن أي مرونة , في ظل تنامي المعارضة الداخلية للتطبيع , ورفض فقدان ورقة الجولان[٣٢]. وقعت منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في ٢ أيلول عام ١٩٩٥ اتفاقية عرفت بـ « أوسلو ٢ « أو اتفاقية طابا الثانية في مصر , وكان هذا بمثابة تطوير لاتفاق أوسلو الأول في عام ١٩٩٣ وتم الاعلان عنه رسميًا في واشنطن بحضور الرئيس الأمريكي بيل كلينتون , ونصت على توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني ليشمل أجزاء من الضفة الغربية , بعد أن كان مقتصراً على غزة وأريحا. رفضت سورية الاتفاقية باعتبارها استمرار لمسار أوسلو المنفرد الذي فرط بالقضية الفلسطينية وحقوق اللاجئين , كما رأت الحكومة السورية أن الاتفاق يجزئ الحلول ويعطي إسرائيل اعترافًا دون ضمان الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة وخاصة الجولان , وبنفس الوقت سورية لاتزال في خضم مفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل بوساطة أمريكية , وكانت بين الحين والآخر تتعثر , بسبب الخلاف على مسألة الانسحاب من الجولان[٣٣]. بينما رحبت كل من الأردن ومصر والمملكة العربية السعودية وباقي دول الخليج بالاتفاقية , اما العراق وليبيا فقد رفضا الاتفاقية واعتبرتاها استسلامًا وخروجًا عن الثوابت القومية , كما رفضتها لبنان أيضاً خاصة بعد استمرار الاحتلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني , وأكد أن أي تسوية لا تشمل الانسحاب من لبنان مرفوضة , أما فيما يتعلق بالموقف الإقليمي المتمثل بإيران

رفضت الاتفاقية كليًا واعتبرته خيانة للمقاومة الإسلامية وعملت على دعم حماس وحركة الجهاد الإسلامي ووصفت السلطة الفلسطينية بالعميلة لإسرائيل , ودعمت أيضاً تركيا الاتفاقية بشكل غير مباشر[٣٤].

ولوحظ تصاعد العمليات الفدائية من قبل حركتي حماس والجهاد الإسلامي , مما دفع إسرائيل إلى التشديد , وكانت واشنطن تأمل في التوصل لاتفاق سوري – اسرائيلي قبل نهاية ولاية رابين , وعندما تم اغتيال إسحاق رابين في تشرين الثاني عام ١٩٩٥ على يد متطرف يهودي , أدخل عملية السلام في أزمة حقيقية , إذ بدأت واشنطن تخشى من تصاعد نفوذ اليمين الإسرائيلي المناهض للسلام ورغم ذلك استمرت المفاوضات لكن دون تقدم جوهري بينهم[٣٥].

برهن عام ١٩٩٥ التغيير السريع نسبياً في خيارات السياسية السورية على قدر كبير من التكيف مع الوضع الجديد الذي نشأ على أثر زوال حقبة الحرب الباردة. ولم يعن هذا التغيير شيئاً في الواقع سوى التخلي عن السياسات القديمة التي اقام عليها النظام هيبته في الداخل والخارج , أي استتباع القوى العربية الصغيرة المجاورة لبناء مركز قوة محلية وتحقيق أكبر إجماع عربي وإقليمي ممكن وراء سورية يمكنها من استعادة أراضيها المحتلة بالطرق العسكرية أو السياسية. وقد ترافق هذا التحول عن مذهب ارادة السيطرة الإقليمية العربية في السياسة الخارجية السورية مع انفراج داخلي كبير عبر عن نفسه بانسحاب قوى الأمن من مواقع تمركزها الكثيفة والمتعددة داخل المدن السورية , ووقف عمليات الملاحقة والاعتقال العشوائي والكثيف خلال تلك الفترة وبدء إطلاق سراح المئات من المعتقلين السياسيين بل وتقديم بعظهم إلى المحاكمة لأول مره بعد قضاء مدة سجن طويله من دون تهم قانونية[٣٦].

وتبين لنا ان عام ١٩٩٥ شكل عاماً محورياً في عملية السلام بين سورية وإسرائيل واستمرار المفاوضات , لكن دون تقدم جوهري , أما في ما يتعلق اتفاقية طابا الثانية وسعت الحكم الذاتي الفلسطيني , لكنها كرست التجزئة السياسية والتنازلات لإسرائيل وخلفت مشاكل بين فصائل المقاومة ووجهت بمعارضة عنيفة , وانتهت باغتيال رابين الذي شكل اغتياله ضجه كبيرة داخل المجتمع الإسرائيلي.

شهد عام ١٩٩٦ توقف المفاوضات رسميًا بين سورية – اسرائيل ودخلت مرحلة الجمود خاصة بعد فوز نتنياهو ممثل حزب الليكود في أيار عام ١٩٩٦ في الانتخابات الإسرائيلية , وتمثل موقفه برفض أي وعود بشأن الجولان , كما رفض اعادة استئناف المفاوضات من

حيث توقفت مع رابين وبيريز وشدد على ضرورة السلام مقابل الأمن لا السلام مقابل الأرض , أما حافظ الأسد رفض العودة إلى طاولة المفاوضات من الصفر ووصف الأسد حكومة نتنياهو بأنها غير جادة في السلام لذا عززت سورية علاقاتها مع إيران وحزب الله كورقة ضغط إقليمي في المنطقة , بينما الولايات المتحدة الأمريكية كانت لاتزال راغبة في استئناف المسار السوري , لكنها واجهت صعود حكومة يمينية متشددة في إسرائيل مما جمد التقدم[٣٧].

وفي ٧ حزيران عقدت قمة دمشق بين سورية ومصر والمملكة العربية السعودية جاءت هذه رداً على زيارة نتنياهو إلى الأردن ومصر رغم ان الأخيرة لم تتفق معه , وكان المحور الرئيسي الذي تناول نقاشات القمة هو مفاوضات السلام التي دخلت في أزمة حقيقية والحذر من انهيارها , في ضوء المعطيات السياسية على الساحتين الإقليمية والدولية والاوضاع التي استجدت في المنطقة , وبروح المسؤولية تمسك الدول الثلاث بتحقيق السلام العادل والشامل , واتفقت سورية ومصر والسعودية في مباحثات القمة على ان الطريق الوحيد لتحقيق السلام يقتضي انسحاب إسرائيل التام من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان وجنوب لبنان والأراضي الفلسطينية وفي مقدمتها القدس إلى خط حدود ٤ حزيران عام ١٩٦٧ تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن قرار (٢٤٢) (٣٣٨) وقرار (٤٢٥) ومبدأ الأرض مقابل السلام , واتفقتا على ضرورة تمكين الشعب الفلسطيني لممارسة حقوقه المشروعة , وفي مقدمتها حق تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني[٣٨]. وبنفس الوقت لم تكن القمة قادرة على تقديم حلول جديدة للمفاوضات السورية – الإسرائيلية , بل كانت بمثابة دعم سياسي سوري في ظل حالة الجمود التي تسود مفاوضات السلام , وفي ٢١- ٢٣ حزيران عام ١٩٩٦ تم عقد قمة القاهرة التي شاركت فيها كل من سورية ومصر والمملكة العربية السعودية وبمشاركة عدد من رؤساء وملوك الدول العربية والتي تعد استكمالاً لقمة دمشق وتشمل جميع الدول العربية المنضوية في أطار جامعة الدول العربية رغم ما كانت الخلافات تعصف بالدول العربية ودراسة الموقف العربي وتزعمها حسني مبارك الذي قام بدعوة جميع الأطراف , وبحث في افاق مسيرة السلام العادل في المنطقة والتباحث حول وصول حكومة الليكود إلى الحكم في إسرائيل وسياستها المعادية للسلام لاسيما ما أتفق عليه في قمة دمشق بعدم شرعية اقامة المستوطنات ورفض تغيير معالم القدس العربية ووضعها القانوني وقف كافة الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في

الجولان ومساندة لبنان ضد الاعتداءات من الجانب الإسرائيلي[٣٩]. وهكذا عقدت القمة في ظل تغطية إعلامية دولية ربما لم تحظ بها قمة عربية سابقة , عكست ترقب العالم كله لأعمالها ونتائجها وبعد ان أصدرت القمة بيانها كما وردت ردود الأفعال الإقليمية والدولية ازاءها , أن تلك القمة مثلت انجازاً عربياً ونجاحاً مصرياً , وسجلت رصيداً مشرفاً للرئيس حسني مبارك وقدرته على قيادة وتوجيه المؤتمر بالإيقاع المناسب وفي الاتجاه الصحيح[٤٠].

ومن باب أخر رفضت حكومة نتنياهو التفاوض المباشر مع سورية , واعتبرت أن المفاوضات مع الفلسطينيين كانت أولوياتها , كما استمرت العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد أهداف لبنان , وتزايدت الضغوط العسكرية على سورية من خلال توجيه ضربات إلى قوات حزب الله , في المقابل كانت سورية حريصة على إبقاء الباب مفتوحًا للمفاوضات , لكنها شددت على ضرورة وجود ضمانات حقيقية من إسرائيل بشأن الانسحاب الكامل من الجولان قبل التقدم في أي نوع من العلاقات الدبلوماسية أو التطبيع[٤١].

وتبين لنا ان عام ١٩٩٦ نقطة تحول في مفاوضات السلام السورية – الإسرائيلية , إذ توقفت بها المفاوضات المباشرة مع وصول نتنياهو للسلطة , وبدأت سورية تشعر بأن السلام مع إسرائيل اصبح بعيد المنال , بينما قمة دمشق كانت في الأساس محاولة لتوحيد الموقف العربي وبنفس الوقت قمة القاهرة كانت موجهة نحو إعادة تقييم مسار السلام في المنطقة العربية.

بعد توقف المفاوضات رسمًيا منذ عام ١٩٩٦ , لم يشهد عام ١٩٩٧ أي مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة بين الطرفين , وكانت الرسائل بين الجانبين مقتصرة على تصريحات إعلامية أو تحركات أمريكية غير فعالة , ونتنياهو رفض مبدأ الانسحاب الكامل من الجولان وكرر طرح أفكار بديلة أو انسحاب جزئي , في حين حافظ الأسد من جهته رفض أي نقاش دون تعهد إسرائيلي بالانسحاب الكامل , وأعتبر أن السلام غير قابل للتجزئة , وكان موقف دمشق يقوم على أن إسرائيل تماطل وتناور , بينما تحاول كسب الوقت عبر تعزيز الاستيطان في الجولان وتوسيع نفوذها في جنوب لبنان, وفي ظل تعثر السلام , عززت سورية وجودها في لبنان أكثر من أي وقت مضى , لاسيما في البقاع والشمال ولوحظ أيضاً بنفس العام نشاط لافت للقوات السورية في عمليات أمنية داخلية بالتعاون مع الجيش اللبناني , في مواجهة تيارات إسلامية أو فصائل مسلحة خارجة عن سلطة الدولة , كما كثفت سورية دعمها غير المباشر لحزب الله في الجنوب وأعتبر

الأسد ان لبنان هو أحد أوراق الضغط الرئيسية في أي مفاوضات مقبلة. وعلى الرغم من أن واشنطن حافظت على قنوات اتصال مفتوحة مع دمشق , فإن الإدارة الأمريكية كانت تركز اهتمامها على المسار الفلسطيني , خاصة في ظل خلافاتها المتزايدة مع حكومة نتنياهو , من جهتها أبدت سورية استياءها من الدعم الأمريكي الأعمى لإسرائيل , ورأت أن واشنطن لم تعد وسيطًا نزيهًا , وفي هذا السياق , حاولت دمشق تنويع علاقاتها الدولية عبر تقوية الشراكات مع أوروبا وروسيا , في محاولة لتخفيف الضغط الأمريكي , وبنفس العام تصاعدت العمليات العسكرية بين حزب الله وإسرائيل في جنوب لبنان , واثبتت أن المقاومة في لبنان باتت أكثر تنظيمًا وفعالية , مما أعطى سورية نقطة قوة إضافية في مواجهة إسرائيل[٤٢].

أما فيما يتعلق بالوضع الداخلي بسورية واصل حافظ الأسد إدارة الدولة بهدوء وحذر في ظل تراجع الآمال بتحقيق تقدم دبلوماسي , كما لم يسجل أي تغيير في الخطاب الرسمي السوري , وظلت مسألة الجولان تطرح كأولوية مطلقة في السياسية الخارجية[٤٣].

ويمكن القول ان سورية لم تنسحب رسمًيا من مفاوضات السلام لكنها استثمرت في تعزيز أوراقها الميدانية والإقليمية , ولاسيما في لبنان تحضيراً لأي تغيرات في المستقبل.

وفي ١٥ تشرين الأول عام ١٩٩٨ تعثرت المفاوضات السورية - الإسرائيلية , لكن بنفس الوقت استأنف الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي مفاوضات السلام في واي بلانتيشن (Way Planta-tion) قرب واشنطن وكانت جلسات المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية قد افتتحت بقمة ثلاثية للرئيس الأمريكي بيل كلينتون مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات وبنيامين نتنياهو في البيت الأبيض , واسفرت الجهود الأمريكية في نهاية المطاف توقيع الرئيس الأمريكي مع الطرف الفلسطيني والإسرائيلي في ٢٣ تشرين الأول عام ١٩٩٨ على اتفاق جديد للسلام , جاء تتويجًا شاقة استغرقت ٩ أيام وحصل الفلسطينيين بمقتضى الاتفاق على ١٣٪ من مساحة الضفة الغربية , مقابل تعهدات أمنية تقوم بتنفيذها تحت أشراف المخابرات المركزية الأمريكية , هدفت لإعادة الانتشار الثاني للقوات الإسرائيلية في الضفة الغربية[٤٤]. وتجلى الموقف السوري من هذه المفاوضات في واي بلانتيشن بإيعاز لتحالف القوى الفلسطينية في دمشق في ٢٤ تشرين الأول عام ١٩٩٨ وهذا التحالف محسوب على دمشق , اتهام بنود الاتفاق الذي تحقق بأشراف الولايات المتحدة الأمريكية بأنه تنازل كامل عن الوطن وهو طعنة جديدة

لتاريخ كفاح الشعب , ومع المعارضة السورية للاتفاق لم تهتم الولايات المتحدة الأمريكية للموقف السوري , بل على العكس من ذلك قامت بتقوية علاقتها مع إسرائيل , وعبرت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين اولبرايت (Madeleine Albright) عن توفر الفرصة لبلادها لتشجيع الاسرائيليين والفلسطينيين على تلبية رغباتهم للسلام[٤٥].

حافظت سورية على موقفها السياسي الثابت مع تعزيز شبكة علاقاتها الإقليمية والدولية في عام ١٩٩٨ , إذ وسعت علاقتها مع ايران وخاصة فيما يتعلق بالتعاون العسكري والسياسي , ونسقت أيضاً مع روسيا , التي بدأت تعود تدريجياً إلى المسرح الدولي , وكان موقف الأسد واضح في اقامة تحالفات استراتيجية طويلة الأمد , تحسبًا لأي تصعيد أو تغييرات مفاجئة في المواقف الإسرائيلية أو الأمريكية , وحذرت دمشق مراراً من ان الضغط العسكري في لبنان يمكن أن يتصاعد اذا استمرت إسرائيل في تجاهل المسار السوري[٤٦].

وفي ما يتعلق بالشأن الداخلي بسورية بدأت في نهاية العام تظهر بوادر تحضير غير معلن لـ انتقال تدريجي للسلطة إلى بشار الأسد , من خلال تصعيده سياسياً وإعلامياً وتكليفه بمهام متعلقة بتقنية المعلومات والقوات الخاصة , لم يكن الأمر معلن رسميًا وانما مؤشر على ان النظام السياسي بدأ يفكر في المرحلة الانتقالية بهدوء دون أن يرابط ذلك علنًا بعملية السلام[٤٧].

وهذا يدل ان عملية السلام بين سورية وإسرائيل بقيت بدون أي تقدم يذكر خلالها في المنطقة العربية.

وعندما حل عام ١٩٩٩ تعثرت عملية السلام بين سورية – إسرائيل وقد شوهد الانتخابات التي جرت في المنطقة بدءاً من سورية التي جددت اختيار حافظ الأسد رئيساً لها لولاية دستورية خامسة , في ٨ شباط , لكن وفاة ملك الأردن في هذه المدة أدت إلى تأجيل موعد الانتخاب إلى يوم ١٠ شباط , أما في إسرائيل جرت انتخابات الكنيست في ١٧ أيار عام ١٩٩٩ , وفاز بها حزب العمل وتم اختيار ايهود باراك رئيساً للوزراء , ومن هنا انطلقت المفاوضات الثنائية بين سورية وإسرائيل[٤٨]. إذ صرح ايهود باراك لنيل ثقة الرئيس الأسد : « **ان الحكومة الإسرائيلية مصممة على دفع المفاوضات من أجل التوصل إلى معاهدة سلام ثنائية كاملة على أساس قراري مجلس الأمن (٢٤٢) و(٣٣٨)** » , وللإعلان عن حسن نيته تعهد باراك بتمجيد تشيد الوحدات السكنية الاستيطانية في مرتفعات الجولان عند بدء المفاوضات , وعلى ضوء هذا منح حافظ الأسد بيل كلينتون ثقته من جديد على استئناف المفاوضات بين باراك وفاروق الشرع ,

إذ كان الرئيس الأسد مدركاً أنها السنة الأولى لباراك في الحكم , لكنها السنة الأخيرة للرئيس بيل كلينتون , ولهذا كان الأخير حريص على تحقيق تقدم في مسار المفاوضات[٤٩].

وفي ٧ كانون الأول عام ١٩٩٩ وصلت وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت إلى دمشق وأبلغته أن الرئيس مهتم جداً برفع جدية المفاوضات إلى المستوى السياسي قبل نهاية عام ١٩٩٩ , وكما ان باراك لدية الرغبة أيضاً في الانسحاب من لبنان مطلع عام ٢٠٠٠ , ويفضل ان يكون هذا الانسحاب بالتوصل إلى سلام مع سورية , لأنها الطريق الوحيد إلى سلام مستدام في الشرق الأوسط , وقد بدأت المرحلة الأولى من المفاوضات في ١٥ كانون الأول عام ١٩٩٩, والمرحلة الثانية في ٩ كانون الثاني عام ٢٠٠٠ في مدينة شيبردز (Ship-per) في ولاية فرجينيا (Virginia) , ولهذا اتجهت أنظار العالم إلى واشنطن[٥٠]. وقد أشرف عليها الرئيس الأمريكي ووزيرة خارجيته مادلين أولبرايت شخصياً فيما تولى كل من باراك والشرع شخصياً , وقد شكلت أربع لجان ومنها لجنة الحدود وترتيبات الأمن وعلاقات السلم العادية , ولجنة المياه , ومع استمرار النقاشات بدأ أن إسرائيل غير مستعدة للانسحاب الكامل من الجولان إلى خط ٤ حزيران عام ١٩٦٧[٥١]. ولكن الجولة الجديدة ما لبثت أن توقفت بعد أسبوع إثر وصولها إلى طريق مسدود , وأشارت تقارير صحافية في حينه إلى أن النقطة التي فجرت المفاوضات تمحورت حول ترسيم الخط الحدودي بين الجانبين , إذ وافق باراك على الانسحاب حتى خط الحدود الدولية لعام ١٩٢٣ مع إزاحة هذا الخط غرباً ليمر على بعد عشرة أمتار من الشاطئ الشرقي لجزيرة طبرية , لكن الوفد السوري رفض العرض[٥٢].

ومن الجدير بالذكر أن حسابات الرئيس الأسد ما بعد شيبردز تمثلت بإبراز أوراق الضغط التي بحوزته لمواجهة المواقف الإسرائيلية ومنها الاحتجاجات الشعبية داخل الجولان المحتلة من قبل الدروز السوريين ضد ممارسات الاحتلال من سجن واضطهاد ونهب للأموال , الأمر الذي ساعد في تعبئة الرأي العام العالمي ضد السياسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة , فلوحت سورية بإمكانية تحجيم حركة المقاومة الإسلامية (حماس) سواء قرب الحدود الإسرائيلية أو على الأراضي السورية , كما اعتمدت سورية على المساندة العربية للمفاوض السوري والمقاوم اللبناني , وفي الوقت نفسه بدأت سورية بإحداث تقارب مع العراق كورقة ضغط إضافية على إسرائيل التي تخشى العراقيين , ويمثل عمقاً استراتيجياً لسورية , إذ فتحت دمشق مكتب رعاية للمصالح العراقية , وتم أيضاً فتح مكتب أخر في بغداد[٥٣].

كما استمر التعاون السوري السعودي في دعم عملية السلام وبذل اقصى الجهود للسير نحو المفاوضات وفق الرؤية السورية على المسارين السوري وللبناني ألا ان لبنان تعرضت لغارات إسرائيلية مكثفة , مما اسهم في زيارة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز إلى لبنان في ٢ أذار عام ٢٠٠٠ على رأس وفد رفيع المستوى, والتقى برئيس الحكومة سليم الحمص ووليد جنبلاط , ووفداً من كتلة الوفاء للمقاومة , نظراً لما تمر به لبنان , كما ناقش أخر التطورات في لبنان , في ضوء الرؤية السورية في الملف اللبناني , وعلى اثر ذلك عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعاً في بيروت في ١١ أذار عام ٢٠٠٠ الذي حضره اضافة إلى كل من الرياض ودمشق , واصدر المجلس بيان اعرب فيه عن استنكاره للاعتداءات الإسرائيلية على لبنان ودعمه للبنان في مقاومة الاحتلال مع الالتزام بمسيرة السلام العادل والشامل , وعندها اعلنت سورية والسعودية وقوفهما إلى جانب لبنان وضد اي اعتداءات إسرائيلية واعلنت سورية ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان , وعلى الرغم من التقارب السوري – السعودي واتفاقهم في التماشي مع سير عملية السلام وتحرير الأراضي العربية المحتلة , إلا انه بدأ تزايد التنافس بين الدولتين في لبنان حول زيادة نفوذ كلا منهما على حساب الاخر , وبدأ التقاسم بين سورية والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية في مؤسسات الدولة للبنانية , فكان نبيه بري رئيساً للمجلس النيابي ممثلاً عن سورية , وبات رفيق الحريري ممثلاً عن السعودية , واستبعد المسيحيون عن السلطة , نتيجة لأطلاق الأمريكيين يد السوريين في لبنان والاعتراف بدورهم , وكان نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام موثق لعلاقته برئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري لتعزيز نفوذه في سورية , وتشبعت العلاقات بينه وبين كل من حكمت الشهابي , ومسؤول المخابرات السورية في لبنان اللواء غازي كنعان مع رفيق الحريري ليحكموا قبضتهم على لبنان ويوسعوا نفوذهم في سورية[٥٤].

ومن جهة ثانية بات رفيق الحريري يحتكر الساحة السنية في لبنان بعد ازاحة جميع الزعامات السنية البديلة أو اضعافها , بينما كان كل من عبد الحليم خدام وحكمت الشهابي وغازي كنعان يقويان نفوذهما في سورية , وبات هذا يهدد التوازن الذي كان الرئيس حافظ الأسد حريصاً عليه بين مراكز القوى في سورية[٥٥].

وعى الرئيس حافظ الأسد إلى الخطورة التي آل اليها الوضع في لبنان قبل وفاته ورأى لابد من ان مراكز القوة في سورية تعتمد على شخص يتقن إدارة هذه

التناقضات بحرفية عالية مع الايمان بالكثير من هذه التناقضات , ولذلك بدأ بتحضير ابنه بشار الأسد لتلك المهمة , وكان لزاماً على حافظ الأسد ان يحضر ابنه بشار الأسد على عجل لخلافته , ونتيجة لمعرفة حافظ الأسد في حياته للنفوذ الذي وصل إليه رفيق الحريري ومعه المملكة العربية السعودية في لبنان الذي بات يهاجم التوازنات في سورية , إلا أن الحريري لم ينال مطلبه في الوصول إلى رئاسة الحكم , رغم حصوله على الأكثرية في الانتخابات لعام ١٩٩٦, بحيث ان سورية دعمت الرئيس اللبناني أميل لحود في اختيار سليم الحمص ليكون رئيساً للوزراء مراعياً لمصالح سورية الذي سعى إلى تنفيذ اصلاح سياسي واقتصادي في البلاد[٥٦].

وامام تلك الضغوط والصعوبات الداخلية التي واجهت باراك , فجرت إسرائيل المفاوضات مع سورية عن طريق قيام طائراتها بسلسلة من الاعتداءات الجوية على لبنان من أجل إحداث شرخ في الارتباط السوري اللبناني , إلا أن التماسك السوري اللبناني وتأكيد قيادة الدولتين على وحدة المسار والمصير , إلى جانب استمرار عمل المقاومة على الرغم من العدوان وعد ذلك نهاية مرحلة السلام , وكان هدف باراك من تلك الاعتداءات تحسين موقفه السياسي الداخلي وتأمين ورقة ضغط للمفاوضات المتمثلة في قمة جنيف[٥٧]. وفي الأشهر الأخيرة من حياة حافظ الأسد بدأ رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود باراك والرئيس بيل كلينتون محاولة نشطة , حقق الجانبان تقدماً سريعاً , وأبدت سورية مرونة وحماس غير عاديين للتوصل إلى صفقة , حسب قول معظم المفاوضين الأمريكيين , إلا أن باراك أصبح أكثر حذراً , وخشى من ردة فعل سلبية[٥٨]. وتم في جنيف عقد قمة بين الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وبين الرئيس حافظ الأسد في ٢٦ أذار عام ٢٠٠٠ , وحاولت الولايات المتحدة الأمريكية عن طريقها عدم الإفراط في التفاؤل والبقاء ضمن الواقع الحقيقي , بإعلان الرئيس بيل كلينتون من ان اجتماعه في حافظ الأسد لا يعني التوصل إلى صفقة بقدر ما كان يهدف إلى تقريب وجهات النظر بين الطرفين السوري والإسرائيلي , أما سورية فأكدت أن عملية السلام مرتبطة بمدى التزام باراك بالانسحاب إلى خط ٤ حزيران[٥٩]. وليس هذا وحسب راهن باراك على الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها على إجبار الأسد على التنازل للتوقيع على السلام , فضلا عن مراهنته على الوضع الصحي لحافظ الأسد , أمام فشل قمة جنيف فشلت عملية السلام وخرج الأسد من لقائه مع كلينتون وهو أكثر قناعة أن باراك غير معني بالوصول إلى اتفاق سلام بحق التسوية للطرفين , أما

كلينتون فاقتصر عمله على قراءة الأوراق التي بعثها باراك دون محاولة صياغة اقتراح أمريكي يحقق التسوية , فضلاً عن ذلك رفض كلينتون اقتراح الشرع أن يصدر بياناً مشتركاً عن لقاء القمة , واتصل بيل كلينتون بباراك عارضاً عليه فكرة الشرع فرفض باراك , وبذلك كان دور كلينتون ضعيفاً في هذه القمة[٦٠]. ولم يمض وقت طويل على انتهاء قمة جنيف , وما رافقها من فشل في النتائج التي عزت إسرائيل سببها إلى تشديد الموقف السوري , طلبت إسرائيل من الرئيس كلينتون أن يوجه نظره من دمشق نحو افاق أخرى في عملية السلام , ومنها الانسحاب المرتقب من جنوب لبنان[٦١]. وابلغ وزير الخارجية الإسرائيلي ديفيد ليفلي الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عطا عنان بسحب إسرائيل لجيشها من لبنان دفعة واحدة قبل نهاية شهر تموز من عام ٢٠٠٠ وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٥٢ , انسحاباً تاماً من دون أي شروط , وكان انسحاباً احادياً دون الاتفاق مع سورية أو لبنان , إلا أن الانسحاب ترك مشكلة تمثلت في عدم إدراج منطقة مزارع شبعا من خطة الانسحاب , كون إسرائيل تعدها منطقة سورية تتبع القرار ٢٤٢ وهي جزء من الجولان بينما تصر لبنان على لبنانيتها , أما سورية فأعلن سفيرها في الأمم المتحدة أن سورية مستعدة لأرسال كتاب خطي إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة تؤكد على أن مزارع شبعا لبنانية وليست سورية , وأكد الرئيس الأسد في اتصال هاتفي مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك () دعم دمشق للبنان ومطالبة العدالة , لهذا سعت إسرائيل إلى احتواء ردود الفعل الدولية لاسيما الأمريكية بأنها ليست المسؤولة عن تعثر عملية السلام والنكسة على مسار التسوية , ولعب الانسحاب الإسرائيلي المفاجئ بهذه الطريقة المهينة دوراً حاسماً في انهيار شعبية باراك , في حين كان الانسحاب من جنوب لبنان نصراً لبنانياً وسورياً بامتياز , لأنه تم من دون أي شروط إسرائيلية , وكان للرئيس الأسد دور في التحرير , لأنه عنصر مشترك بين قبوله المسار التفاوضي وبين توفير الحماية السياسية للمقاومة , ليكون التحرير انجازاً لبنانياً وانجازاً للمقاومة[٦٢].

ويمكن القول ان مفاوضات السلام الثنائية ما بين سورية وإسرائيل لم تتوصل إلى نتيجة تذكر , بسبب تمسك سورية بمبدأ الانسحاب الكامل مقابل السلام الكامل , ولهذا لوحظ فشل قمة جنيف وكيف عكست الدور الأمريكي وعجزه عن ايجاد حلول وسطى بينهم , بينما نجد ان الانسحاب من لبنان اعاد ترتيب أوراق القوة في المنطقة العربية والإقليمية , كما اثبت أن المقاومة المسلحة يمكن أن تحقق ما عجزت عنه المفاوضات , وفق

القراءة السورية للواقع.

المحور الثاني : موقف سوريا من الاتفاقيات الإقليمية للسلام.

أولاً : اتفاقية أوسلو (Oslo) ١٩٩٣.

بدأت استراتيجية الحكومة الإسرائيلية الجديدة بالعمل على زرع التناقضات بين العرب ولاسيما بين السوريين والفلسطينيين , ومن جهة اخرى السعي لتحسين صورة إسرائيل على المستوى الدولي , وبهذا أخذ رابين يعلن أن السلام الإسرائيلي مع سوريا هدف أساسي بالنسبة لحكومته وأنها مستعدة من الآن توقيع سلام مع سورية , إذ سعى رابين بهذه التصريحات إلى زرع الخوف في قلب الفلسطينيين بأن إسرائيل تسعى إلى عقد تسوية مع السوريين على حسابهم , وبهذا عليهم قبول شروط إسرائيل قبل فوات الأوان[٦٣]. وكانت بداية المباحثات السرية بينهما في ٣ كانون الأول عام ١٩٩٢ في لندن (London) , وبنفس الوقت كانت إسرائيل تسعى من سياسية التفرقة هذه اضعاف الصف العربي ومجزأ الأمر الذي دفعها بوساطة نرويجية بعقد عدة لقاءات سرية مع ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية في العاصمة النرويجية أوسلو , وتكمن أهميتها أنها ارست قواعد الاتفاق بين الطرفين الذي قاد الاعتراف المتبادل بينهما , وفي ٩ أيلول عام ١٩٩٣ تم تبادل الرسائل بين ياسر عرفات واسحاق رابين عبر وزير خارجية النرويج , تضمنت اعترافات وتعهدات إسرائيلية بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً عن الشعب الفلسطيني , وبالمقابل اعتراف عرفات بدولة إسرائيل[٦٤]. ورفضت سورية الاتفاق رفضاً قاطعاً , واعتبرته خيانة للقضية الفلسطينية , وخروجاً عن الإجماع العربي وتمسكت بخيار المقاومة , كما أكد حافظ الأسد في دمشق بان سورية لن تدخل في مفاوضات منفصلة مع إسرائيل , وأصرت على التفاوض من منطلق قرارات الشرعية الدولية , خاصة القرارين (٢٤٢) و (٣٣٨) وليس وفق اتفاقات منفردة. كما وجهت انتقادات شديدة لياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية , واعتبرت أن الاتفاق أضعف الموقف العربي التفاوضي , وشرع الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين[٦٥]. وصرح الرئيس حافظ الأسد في مقابلة مع صحيفة الأخبار المصرية بأن اتفاق غزة – أريحا أبقى كل شيء في يد إسرائيل , معرباً عن أسفه لقيام ياسر عرفات بضرب التنسيق العربي ووضع نفسه في سجن كبير موضحاً أن سورية بعدها لا تعارض الاتفاق , لكنها لا تؤيده وستعمل على إفشاله , وبهذا اتفقت القيادة السورية على ادانة الاتفاق بشكل غير مباشر , وأخذت تدعوا إلى الجهاد كطريق وحيد لاستعادة الأرض من خلال دعم المقاومة المعارضة للاتفاق , وبالرغم مما قدمته

سورية من دعم وتشجيع للتنظيمات الفلسطينية المعارضة للاتفاق , إلا أن نائب الرئيس عبد الحليم خدام أعلن : « **أن سورية ليست وصية على أحد فمن حق الجماهير الفلسطينية أن تعبر عن رأيها في مستقبلها** » , وكان هدف سورية اسقاط الاتفاق وفق السياسية التي تبنتها آنذاك[٦٦].

أما في ما يتعلق بردود فعل الدول العربية , ومن هذه الدول الأردن كانت حذرة في البداية , وتحفظت على الاتفاق , وسرعان ما عدلت من موقفها إلى الموافقة بعد إجراء اتصالات أمريكية ومصرية مع الملك حسين لا قناعه وقبول الاتفاق , وبنفس الوقت كان هناك قلق أردني داخلي من تأثير الاتفاق على قضية اللاجئين الفلسطينيين في الأردن , خاصة من حيث التمثيل السياسي[٦٧]. بينما مواقف مصر والمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي كانت مؤيده اتفاق اوسلو , بينما عارض كل من العراق ولبنان وقطر الاتفاق , فضلاً عن معارضة ايران واعتبرت الاتفاق خيانة للقضية الفلسطينية , ووصفت منظمة التحرير بأنها تخلت عن المقاومة , وعملت من باب أخر بدعم فصائل فلسطينية رافضة للاتفاق ومنها حركة حماس والجهاد الاسلامي[٦٨]. أثر اتفاق اوسلو على سورية داخلياً , واستغل النظام اتفاق أوسلو لتعزيز القبضة الأمنية بحجة المرحلة الخطيرة , وخيانة بعض الأطراف فتم التشديد أكثر في ضبط النخب السياسية والفكرية ومنع أي حراك قد يواكب أو يناصر المسار السلمي , والتحكم بالرأي العام وتوجيه الإعلام , وظهرت خلافات في النخب الفكرية بين اليساريين والقوميين والمثقفين , فبعضهم رأي أن أوسلو ضرورة سياسية , بينما الأغلبية , خاصة المتأثرين بالخط القومي والبعثي , اعتبروه خيانة , هذا الانقسام أوجد بيئة فكرية مأ زومه , لكنه أيضاً ساعد النظام في تهميش النخب الإصلاحية. وانشغل النظام السوري بالمواجهة السياسية والإعلامية مع أوسلو أجل أي تفكير جدي في الإصلاح السياسي أو الاقتصادي , وظلت الدولة متمسكة بالنهج المركزي الصارم[٦٩].

ويمكن القول إن اتفاق أوسلو كان لحظة مفصلية في تاريخ سورية , إذ اضعف نفوذها الإقليمي , كما فاقم بعزلتها عربياً ودولياً وعزز من قبضتها الأمنية داخليًا , لكن في المقابل ساعدها على إعادة تموضع نفسها كرمز للمقاومة ورافض للتطبيع وهو ما استخدمه النظام لأعوام طويلة لكسب الشرعية داخليًا وخارجيًا.

ثانيا : اتفاقية وادي عربة عام ١٩٩٤.

بدأت إسرائيل بإجراء مفاوضات سلام مع الأردن , لفرض حصار على سورية

والضغط عليها لإجبارها على الموافقة على السلام من دون الحصول على مرتفعات الجولان , وبهذا الصدد أخذ رابين يهدد سورية باستعداده للتفاوض مع الأردن لعقد سلام معها والتعامل معها كشريك إقليمي دون الخضوع للرفض والقبول السوري , راقب حافظ الأسد التقارب السياسي الذي جرى بين ملك حسين ورابين بحذر ولاسيما بعد الزيارة التي قام بها الوفد الأردني إلى تل ابيب في ٢٤ كانون الثاني عام ١٩٩٤ , تبعها لقاء سري أخر في لندن في ايار عام ١٩٩٤ لدراسة عقد الاتفاق بين الأردن وإسرائيل , وفعلا تم التوصل إلى الخطوط العريضة لعقد معاهدة سلام بين الطرفين , وقد سرب بيريز عند عودته إلى إسرائيل الخبر أنه كان في الأردن ليرى ردة الفعل السوري[٧٠]. وعلى أثر ذلك توترت العلاقات بين سورية وإسرائيل كما توترت بين سورية والأردن , نتيجة اللقاءات بين الأردن وإسرائيل الأمر الذي دفع الملك حسين بالتوجه إلى مصر وأجرى مشاورات مع حسني مبارك , لغرض حل المشاكل بين الأردن وسورية , بسبب الاتفاق الأخير بين الأردن وإسرائيل[٧١]. ولم يلتفت الملك حسين للتهديدات السورية التي كانت تسد عليه طريق السلام عن طريق شن حملة ضدة , بسبب علاقاته مع إسرائيل التي أثمرت عن توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل في ٢٦ تشرين الأول عام ١٩٩٤ , إذ وجهت الحكومة السورية انتقادات للملك حسين , عند تصويت سورية بالضد من قرار الترحيب بالاتفاقية الأردنية الإسرائيلية في هيئة الأمم المتحدة , الأمر الذي شجع الملك حسين وجعله يفلت من القيود السورية الذي كانت تكبله , على الرغم من قطع العلاقات السياسية بين البلدين , والتي قال عنها الملك حسين : « **لم يتحمل حافظ الأسد فكرة أن يقوم الأردن باتخاذ قرار سيادي بإبرام السلام واستعادة حقوقه , وكان يريد منا أن ننتظره بحيث يتمكن من لعب الورقة الأردنية للتفاوض من أجل اتفاق السلام الخاص به , ولكن هذا الأمر غير مطروح بالنسبة إلينا** «[٧٢].

وفي ٣٠ تشرين الأول عام ١٩٩٤ سافر الرئيس حافظ الأسد إلى مصر والتقى بالرئيس حسني مبارك وعقد اجتماع مغلق بينهما , إذ عبر حسني مبارك عن رأيه بانه لا يؤيد المعاهدة الأردنية الإسرائيلية , إلا انه في الوقت نفسه لا يضع العراقيل أمامها , وتعليقاً على ما تضمنته المعاهدة من تأجير مساحة من الأراضي الأردنية لـ (إسرائيل) , فضلاً عن ما ذكره شمعون بيريز عن أمله بأن تكون تلك المعاهدة نمطاً تحتذي به سورية , في حين كان رد حافظ الأسد قائلاً : ان سورية لن تؤجر أي جزء من أراضيها لـ (إسرائيل) , مؤكداً ومتمسكاً على الانسحاب الكامل مقابل السلام[٧٣].

كانت ردود الفعل العربية متباينة ما بين الرفض والقبول لهذي الاتفاقية , إذ لوحظ رد الفعل الفلسطيني وخاصة منظمة التحرير الفلسطينية , لم تعارضها خاصة ان الاتفاق جاء في أعقاب اتفاق أوسلو , لكنها خشيت من أن يؤدي ذلك إلى تهميشها في المفاوضات الإقليمية لاسيما أن إسرائيل بدأت تفاوض أكثر من طرف عربي بشكل منفصل , بينما لبنان عارضت بشدة الاتفاقية , واعتبرتها تمهيداً لتصفية القضية الفلسطينية , خصوصاً في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء من الجنوب اللبناني[٧٤]. أما فيما يتعلق بموقف المملكة العربية السعودية ودول الخليج تبنت مواقف معتدلة تميل إلى الحياد , مع تحفظ غير علني من بعض الدول , لكنها لم تهاجم الاتفاق بشكل مباشر , ورأت فيه خطوة براغماتية تعكس المصالح الوطنية لكل دولة. بينما العراق وليبيا هاجمتا الاتفاقية بشدة واعتبرتاها خيانة للمبادئ القومية , وكان الخطاب العراقي خصوصاً حاداً جداً تجاه الأردن في ذلك الوقت[٧٥]. وتمثلت ردود الفعل الإقليمية , إذ ادانت ايران الاتفاقية واعتبرتها خيانة لحقوق المسلمين والفلسطينيين بل وصفت الاتفاق بالاستسلام والارتماء في أحضان العدو. في حين تركيا لم تكن معارضة بل رأت فيها خطوة داعمة للاستقرار الإقليمي , وعملت على تطوير علاقتها مع إسرائيل بنفس السياق في فترات لاحقة[٧٦].

وليس هذا وحسب انتقد وزير الخارجية السوري فاروق الشرع التوجهات الأردنية الجديدة , ووصفوا التطبيع بالتنازل عن الأرض دون مقابل , كما وصفها بأنها هيام وليس سلام , لأن السلام العادل والشامل والقائم على الشرعية الدولية هو السلام الحقيقي والمشرف , والذي يمكن أن يتحقق بتحقيق سلام مع سورية ولبنان , ودون ذلك لن تعيش المنطقة بسلام حقيقي[٧٧].

استغلت الأردن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بسورية وحاولت التقرب منها , لغرض احتواء المعارضة السورية , إلا ان القيادة السورية لم تعطي أي اهتمام لتلك التحركات وبقيت العلاقة بينهما يشوبها التوتر , على الرغم من حرص القيادة السورية منذ نهاية حرب الخليج الثانية على تجنب الاصطدام مع الأردن لكي لا تستغل اسرائيل الفرصة وتستخدم الأردن كورقة ضغط على سورية , لان من وجهة نظر حافظ الأسد فإن الأردن يشكل بعداً أمنياً استراتيجياً لسورية لمنع التفاف اسرائيل ضدها[٧٨].

توترت العلاقة بين سورية الأردن حول الاتفاق وتفريطه بالحقوق العربية , وبالتالي فإن كل الأطراف العربية المحيطة بـ اسرائيل سبقت التفاوض معها باستثناء سورية , إذ أكد حافظ الأسد على السلام

الشامل بقوله : « **لا سلام دون عودة الأرض كاملة** « , والأسوأ من ذلك ان المسارات العربية حرصت على السرية تجاه بعضها ودليل ذلك فإن المفاوض الإسرائيلي وحده كان يعرف صورة كاملة لما يجري على المسارات , في حين رؤساء الوفود كانوا يخفون أدق التفاصيل عن زملائهم[٧٩]. أما تأثيرات هذه الاتفاقية على الداخل السوري , أدت إلى شعور النظام بالخطر من عزلة سياسية عربية , فكان الرد بزيادة القبضة الأمنية على المجتمع , ومنع أي نشاط سياسي خارج إطار الحزب الحاكم , تحت ذريعة أن الوطن يتعرض لمؤامرة إقليمية[٨٠].

اتضح لنا بأن هذه الاتفاقية ساهمت في تثبيت واقع الهيمنة الإسرائيلية على المفاوضات , وأضعفت قدرة سورية على تحقيق مكاسب تفاوضية في ملف مرتفعات الجولان.

ثالثاً : اتفاقية أضنة عام ١٩٩٨ بين الجانب السوري - التركي.

اتاحت ظروف العدوان على العراق عام ١٩٩١ وما رافقها من اعمال عدوانية تركية في شمال العراق , بحجة مطاردة الاكراد من اعضاء حزب العمال الكردستاني التركي , اتجه الاتراك لتصفية حساباتهم مع الجانب السوري وفقا للأسباب ذاتها مستغلين الظروف التي تمر بها الأمة العربية بعد فقدان الوطن العربي لقوة العراق العسكرية , فبدأت تركيا بتصعيد المسألة الكردية ضد سوريا محمليها تبعة ما يجري في بلادهم من ضربات على أيدي المتمردين الانفصالين الأكراد من جماعة حزب العمال الكردستاني الانفصالي , فقد صرح وزير الداخلية التركي عصمت سرغين بعد زيارته لدمشق في ١٧ نيسان عام ١٩٩٢ قائلاً : « **سأكرر طلبنا ان تتخذ سوريا الإجراءات الضرورية لمنع الأنشطة الارهابية التي تخترق حدودنا وتهدف إلى الاخلال باستقرار تركيا وبسلامة أراضيها , واضاف عن عزم بلاده على انهاء الاعمال الارهابية بأي طريقة أو وسيلة** «[٨١]. وواصلت تركيا توجيه الاتهام ذاته إلى سوريا ففي اثناء زيارة لوفد أمني تركي في تشرين الثاني عام ١٩٩٣ إذ طالبت بوضع حد نهائي لوجود قواعد حزب العمال الكردستاني التركي في البقاع وابعاد زعيمه , والتعهد بوقف نشاطات الحزب سواء في الأراضي السورية أو اللبنانية[٨٢]. وعادت الاتهامات للظهور مرة اخرى وبشكل أكثر صراحة منذ نهاية ١٩٩٥ وبداية عام ١٩٩٦ في مواكبة احتجاج سوريا والعراق على سدي بيرجك وقراقامش التركيين على الفرات. ولهذا شهدت المدة من نيسان - أيار عام ١٩٩٦ توترات حادة في العلاقات بين تركيا وسوريا , بسبب تصاعد تهديدات الأولى للأخيرة , فضلاً عن معارضة سوريا لاتفاق التعاون العسكري التركي -

الإسرائيلي , مما كاد ان يؤدي إلى مجابهة عسكرية محتملة جراء ذلك. ويتضح لنا ان عمليات الضغط العسكري التركي من أجل اجبار سوريا على القبول في مفاوضات السلام مع إسرائيل[٨٣].

ان الادراك السوري للعراق لاسيما العمق الاستراتيجي المهم لسوريا ازاء التهديدات المستمرة القادمة من إسرائيل , وان حمايتها الوحيدة تكمن في توافر عمق استراتيجي دفاعي هجومي داخل أراضي العراق. اقترح الرئيس السوري حافظ الاسد في حزيران عام ١٩٩٦ حضور العراق مؤتمر القمة العربية في القاهرة. وعندها تحسنت العلاقات بين الطرفين واعلن رسمياً عبور البضائع والسلع من سوريا إلى العراق تحت مظلة قرار مجلس الأمن الدولي ذي الرقم (٩٨٦) لعام ١٩٩٦ الخاص بتصدير النفط مقابل الغذاء , ومن جهة اخرى وكجزء من تبادل الثقة أوقف العراق بث اذاعة (صوت سوريا بالعربية) المعادية لدمشق مقابل ذلك اوقفت دمشق اذاعة (صوت العراق) المعادية لبغداد[٨٤].

وفي ٧ أيار عام ١٩٩٦ وجه يلماز تحذير اخر لسوريه , بسبب دعمها لحزب العمال الكردستاني وكان ثاني تحذير من نوعه , ومنذ توقيع اتفاقية التعاون العسكري بين تركي واسرائيل وصل التوتر بين سورية وتركيا إلى ذروته في حزيران ١٩٩٦ وبدا البلدان على حافة الدخول في مواجهة عسكرية , وذلك نتيجة تصاعد الاتهامات والتهديدات التركية لسورية[٨٥].

وفي ١٤ تموز عام ١٩٩٧ ابرام اتفاق بين العراق وسوريا في الخاص بإعادة ضخ النفط العراقي عبر خط النفط الذي يمتد من حقول كركوك العراقية إلى ميناء بانياس على الساحل السوري , واعتبر هذا نقلة نوعية جديدة على طريق التقارب السوري العراقي ولاشك ان للولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل دور اساسي في اذكاء العداء والصراع بين العراق وسوريا , وذلك لأن أي تقارب بينهم ربما يؤدي إلى قيام وحدة سياسية تقلب موازين القوة بين سوريا وإسرائيل , نظراً لما يمتلكه العراق من موارد نفطية هائلة وقوة عسكرية , فضلاً عما يشكله العراق من امتداد استراتيجي لسوريا في صراعها مع إسرائيل. هذا ما تعارضه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل اشد المعارضة. هذا التقارب ارادت منه سوريا ان تكون ورقة ضغط على دول الخليج وعلى الولايات المتحدة الأمريكية , ونتيجة ما سبق تؤشر ان العلاقات بين العراق وسوريا تراوحت بين التعاون والصراع بينهم[٨٦].

نجد ان الخلافات بين تركيا وسوريا خفت نوعاً ما بعد سقوط حكومة يلماز وتشكيل حكومة نجم الدين أربكان في عام ١٩٩٦ , ومن مطلق ثاني نجد ان الخلافات تجددت مرة أخرى عند عودة

حكومة يلماز بعد استقالة أربكان في حزيران عام ١٩٩٧ وبدأت مرحلة التصعيد ضد العرب بشكل عام وسورية بشكل خاص , وكانت حملة التصعيد التركية في تشرين الأول عام ١٩٩٨ مفاجأة , لان العلاقات التركية السورية لم تشهد أي تطور ساخن في الأشهر الذي سبق هذا التاريخ بحيث يستدعي حشد القوات التركية على الحدود السورية , واعلن القادة العسكرين الاتراك ان بلادهم في حالة حرب غير معلنه مع سوريا , وخاصة ان حزب العمال الكردستاني الذي يدعي القادة الأتراك دعم سورية له , قد اعلن على لسان زعيمه عبد الله أوجلان في أيلول عام ١٩٩٨ وقف إطلاق النار من جانب واحد , بالإضافة إلى تقليص عمليات الحزب بصورة كبيرة حتى داخل تركيا نفسها[٨٧].

تحركت دمشق في تحشيد تأييد عربي في مواجهة التحالف التركي – الإسرائيلي , إذ قام نائب الرئيس عبد الحليم خدام بجولة شملت كل دول الخليج , ثم اتبعها بزيارة إلى اليمن وكان يؤكد في كل محطة يصلها ان التحالف التركي الإسرائيلي يشكل خطراً على جميع العرب , وفي الوقت ذاته زار وزير الخارجية فاروق الشرع موسكو لنفس السبب. لذا كانت نظرة دمشق تجاه التحالف أنه موجه ضد الأمة العربية , أما تركيا فقد كانت ترى من حقها بناء علاقات مع إسرائيل ولاسيما ان العرب انفسهم يشرعون في اقامة سلام مع إسرائيل[٨٨].

وتدخل الرئيس المصري حسني مبارك لحل الازمة فبدأ باتصالات هاتفية مع الرئيس سليمان ديميريل وحافظ الاسد , ثم قام بزيارة لأنقرة وزيارة لدمشق وثالثة أيضاً لدمشق خلال ثلاثة أيام , وحظي التحرك المصري بدعم سعودي قوي منذ الزيارة الأول التي قام بها حسني مبارك إلى الرياض في ٣ تشرين الأول عام ١٩٩٨ وحرصت الرياض على اعلان دعمها لدور مصر وتأكيد أنها لا تقوم بتحرك منفصل عنها , وانما تدعم وتتابع الوساطة التي تقوم بها مصر[٨٩]. ودعمت الأردن التحرك المصري واستخدمت علاقتها المميزة مع انقرة لحثها على انتهاج الطرق الدبلوماسية لحل الخلاف مع دمشق وفق ما أعلنه الأمير الحسن من طلال في ٩ تشرين الأول عام ١٩٩٨ , وحصلت مصر أيضاً على دعم ذو أهمية أكبر , لأنه جاء من دول قريبة سياسياً من سورية ولأنه وفر غطاء إقليمياً للتحرك المصري , فضلاً عن الدور المباشر الذي لعبه وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي عبر إجراء محادثات في دمشق وانقره في يومي ٨ و٩ تشرين الأول عام ١٩٩٨[٩٠].

أما فيما يتعلق في الدعم الأمريكي المباشر للتحرك المصري والذي كرره مسؤولون كبار في واشنطن وتظافر هذا

كلـه ليعـين الدبلوماسـية المصريـة عـلى معالجتها الأزمـة وكان واضحاً حـين وصـل وزيـر الخارجيـة السـوري فـاروق الـشرع إلى القاهـرة في ١٠ تشريـن الأول ١٩٩٨ أن فـرص الوصـول إلى حـل قائمـة[٩١].

تراجعـت تركيـا عـن تهديداتهـا ضـد سـورية ونـزع فتيـل الأزمـة بـين البلديـن بعـد التوقيـع عـلى اتفاقيـة أضنـة في ٢١ تشريـن الأول عـام ١٩٩٨ , واشـترطت اثنـاء مباحثـات الرئيـس حسـني مبـارك مـع القـادة الأتـراك خمسـة شروط , يجـب عـلى سـورية تنفيذهـا قبـل تسـوية الأزمـة منهـا : التوقـف نهائيـاً عـن دعـم حـزب العـمال وتسـليم زعيمـه , ووقـف شـن حمـلات مضـادة لتركيـا داخـل جامعـة الـدول العربيـة , والتوقـف عـن تشـوية مقاصـد التعـاون الـتركي – الإسرائيـلي , فضـلاً عـن التوقـف عـن المطالبـة بـأي حقـوق في الإسـكندرونة[٩٢]. وفي ٢٠ تشريـن الأول عـام ١٩٩٨ , بـدأ الجانـب السـوري بتنفيـذ الـشروط , أسـفرت عـن اتفاق أضنـة الأمني الـذي ضمـن اعـتراف سـورية بـأن حـزب العـمال الكردسـتاني منظمـة إرهابيـة , وأن سـورية لـن تسـمح لأي نشـاط مصـدره الأراضي السـورية , وانهـا لا تسـاعد عنـاصر حـزب العـمال عـلى اسـتخدام أراضيهـا للانتقـال إلى بلـد ثالـث[٩٣].

أدى التوتـر السـوري الـتركي عـام ١٩٩٨ عـلى خلفيـة دعـم سـورية لحـزب العـمال الكردسـتاني إلى انعكاسـات داخليـة عـدة , فعـلى المسـتوى السـياسي , عـزز النظـام السـوري مـن قبضتـه الأمنيـة , وفعـل الخطـاب القومـي لتعبئـة الشـارع ودعـم شرعيتـه أمنيـاً , بـدأت الدولـة بالتضييـق عـلى حـزب العـمال الكردسـتاني داخـل أراضيهـا وهـذا أثـار توتـراً في المناطـق الكرديـة , وشـعر الشـارع السـوري بقلـق مـن احتـمال انـدلاع مواجهـة عسـكرية , مـما ولـد حالـة مـن الترقـب الشـعبي , وفي النهايـة اضطـر النظـام السـوري إلى إعـادة تقييـم موقفـه , فقـام بتسـليم أوجـلان وشـكل تحـولاً في تعاطيـه مـع الملـف الكـردي داخليًـا وإقليميًـا[٩٤].

وتبـين لنـا ان اتفاقيـة أضنـة عـام ١٩٩٨ أظهـرت حنكـة حافـظ الأسـد في تحويـل التوتـر مـع تركيـا إلى تقـارب سـياسي , حيـث تفـادى الحـرب عـبر التـزام أمنـي دون تنـازل عـن السـيادة وبنفـس الوقـت اسـتفاد مـن الوسـاطة المصريـة التـي قادها حسـني مبـارك وكان المحـرك الأسـاسي والداعـم لهـا , ونجـح في كسـب ثقـة تركيـا وفتـح بـاب لعلاقـات مسـتقبلية بينهـم.

الخاتمة :

شـهدة الفـترة الممتـدة (١٩٩٢-٢٠٠٠) مرحلـة مهمـة في تاريـخ سـورية , خاصـة عـلى صعيـد مفاوضـات السـلام التـي كان حافـظ الأسـد يقودهـا وتمثـل بموقفـه المتصلـب بعـدم الرضـوخ للمطالـب الإسرائيليـة وفـق الـشروط التـي وضعهـا منـذ بدايـة المفاوضـات , وبالرغـم مـن

كثرة الجولات التي خاضت بين الطرفين , إلا أن الجمود ظل سائدا بفعل الخلافات الجوهرية لاسيما حول حدود ٤ حزيران عام ١٩٦٧. كما شهدت فترات تقارب ملحوظ خاصة في عهدي رابين وباراك , إلا أن عوامل عدة حالت دون نجاحها عمق الخلافات في التفاصيل وتغيرات السياسية الداخلية في إسرائيل ومنها اغتيال رابين وهزيمة بيريز , ثم فوز نتنياهو عدم المرونة الكافية في المواقف وتأخر الإرادة السياسية الحاسمة من الجانبين في لحظات حاسمة. كما أن غياب العلاقات الطبيعية أو الثقة العميقة جعل من الصعب تجاوز المطالب الأمنية القصوى. وتأثرت سورية أيضاً بالتحولات الإقليمية الكبرى أبرزها اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل , والتي رأت فيها دمشق تجاوزاً لمبدأ الأرض مقابل السلام , واتفاقية وادي عربة عام ١٩٩٤ , بين الأردن وإسرائيل التي عزلة سوريا وعملت على خلق توتر بين سورية والأردن. بينما اتفاقية أضنه عام ١٩٩٨ بين سورية وتركيا فجاءت تتويجاً لتوتر بلغ ذروته على خلفية دعم سورية لمقاتلي حزب العمال الكردستاني , لكن في نهاية المطاف انقلبت الخلافات بإعادة ضبط العلاقات الأمنية بين الطرفين.

الهوامش :

١- نور الهدى علي مزهر , موقف الكيان الصهيوني من التطورات الداخلية في لبنان (١٩٨٢-١٩٩٣) , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , جامعة ذي قار , ٢٠٢٠ , ص ١٦٨.

٢- لمياء مالك عبد الكريم الشمري , فاروق الشرع وشهادته حول مؤتمر السلام العربي – الإسرائيلي في مدريد ١٩٩٠-١٩٩٢, مجلة بحوث الشرق الأوسط , العدد ٧٩ , جامعة عين الشمس , ٢٠٢٢ , ص١١٥.

٣- محمد زهير دياب , احتمالات السلام بين سورية وإسرائيل , مجلة الدراسات الفلسطينية , المجلد ٤ , العدد ١٤ , ١٩٩٣ , ص٦.

٤- رزان محمد نعمان الريماوي , العلاقات الفلسطينية – السورية ١٩٨١-٢٠٠٦ , رسالة ماجستير غير منشوره , كلية الدراسات العليا , جامعة بيرزيت , ٢٠٠٩ , ص ٦٥-٦٦.

٥- حسن مخور باني , سوريا ومصر دراسة في تاريخ العلاقات السياسية ١٩٩٠-٢٠٠٠ , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية للعلوم الانسانية , جامعة ذي قار , ٢٠٢١ , ص ١٠٨.؛ رؤى وحيد عبد الحسين السعداوي , فاروق الشرع ودوره السياسي في سوريا (١٩٣٨- ١٩٩٢) , مجلة أداب ذي قار , المجلد ٢ , العدد ٣٣ , جامعة ذي قار , كلية التربية للعلوم الانسانية , ٢٠٢٠ , ص٨٥.

٦- انطوان شلحت , إسرائيل – سورية محادثات غير مباشرة , مجلة الدراسات الفلسطينية , المجلد ١٩ , العدد ٧٤-٧٥ , ٢٠٠٨, ص ٦٥؛ لمياء مالك عبد الكريم , المصدر السابق , ص١١٥.

٧- تم في ٦ أذار عام ١٩٩١ في دمشق بين وزراء خارجية سورية فاروق الشرع ووزراء خارجية

العرب ضم كل من : المملكة العربية السعودية والامارات وعمان والبحرين وقطر ومصر والكويت , وكان الهدف من توقيعه هو ملء الفراغ الامني في الخليج نتيجة الاجتياح العراقي للكويت وبالاستناد إلى ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك , وكان الهدف من تأسيسه ربط أمن الخليج بالأمن العربي. ينظر : حسن مخور باني , المصدر السابق , ص١٣٢.

٨- في عام ١٩٩١ , اتهم اثنان من عملاء المخابرات الليبية في الولايات المتحدة الأمريكية واسكتلندا بالتورط في تفجير طائرة بان أم الرحلة (١٠٣) في عام ١٩٨٨ بالقرب من لوكربي (Lockerbie) بإسكتلندا (Scotland) , وفي كانون الثاني عام ١٩٩٢ , وافق مجلس الأمن الدولي على القرار رقم (٧٣١) الذي يطالب ليبيا بتسليم المشتبه فيهم , والتعاون مع تحقيقات رحلة الطائرة بان أم (١٠٣) ويؤتي بهم ودفع تعويضات لأسر الضحايا , ووقف جميع أشكال الدعم للإرهاب , وأدى رفض ليبيا الالتزام بالموافقة على قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٧٤٨) في ٣١ أيار عام ١٩٩٢ الذي قرر فيه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة , أنه يجب على حكومة ليبيا , بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم, أن تتمثل للطلبات الواردة من التحقيقات المتعلقة بتفجير الطائرة, وأدى استمرار التحدي الليبي إلى تمرير قرار مجلس الأمن رقم (٨٨٣) , تجميد أصول محدودة وفرض حظر على معدات نفطية مختارة في عام ١٩٩٣. ينظر : رؤى وحيد عبد الحسين السعدي, سوريا والسعودية دراسة في تاريخ العلاقات السياسية (١٩٨٩-٢٠٠٦) , اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية التربية للعلوم الانسانية , جامعة ذي قار , ٢٠٢٥ , ص١٥٣.

٩- المصدر نفسه.

١٠- رؤى وحيد , فاروق الشرع ١٩٣٨-١٩٩٢, ص٨٦.

١١- هاشم عثمان , تاريخ سورية الحديث عهد حافظ الأسد (١٩٧١-٢٠٠٠) , رياض الريس للنشر , بيروت , ٢٠١٤ , ص٣٣٢.

١٢- لمياء مالك عبد الكريم , المصدر السابق , ص١١٥.

١٣- خالد محمد حسين , سورية المعاصرة ١٩٦٣-١٩٩٣, دار كنعان للدراسات والنشر , سورية , ١٩٩٦ , ص٢٥٩.

١٤- خالد محمد حسين , المصدر السابق , ص ٢٥٩.

١٥-حسن مخور باني , المصدر السابق , ص١٠٦-١٠٧.

١٦- بثينة شعبان , عشرة أعوام مع حافظ الأسد ١٩٩٠-٢٠٠٠ , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ٢٠١٥ , ص١٠١.

١٧- محمد عبد العاطي التلولي , السياسية الخارجية التركية تجاه سوريا ٢٠٠٢- ٢٠٠٨ , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب والعلوم الانسانية , جامعة الأزهر , غزة , ٢٠١١ , ص ٢٨.

١٨- عبد الحليم خدام , التحالف السوري الايراني والمنطقة , دار الشروق , القاهرة , ٢٠١٠ , ص٢٠٤.

١٩- محمد زهير ذياب , المصدر السابق , ص٨.

٢٠- لمياء مالك عبد الكريم , المصدر السابق , ص١١٦.

٢١- سحر رزاق شعيوط الشويلي , الرئيس حافظ

الأسد دراسة في تأريخه السياسي ١٩٨٥-٢٠٠٠ , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة ذي قار , كلية التربية للعلوم الانسانية , ٢٠٢٢ , ص١٣٥.
٢٢- حسن مخور باني , المصدر السابق , ص١٤٧.
٢٣- سحر رزاق شعيوط , المصدر السابق , ص ١٣٥.
٢٤- حسن مخور باني , المصدر السابق , ص١٤٧.
٢٥- سحر رزاق شعيوط , المصدر السابق , ص ١٣٦.
٢٦- حسن مخور باني , المصدر السابق , ص١٤٨.
٢٧- المصدر نفسه , ص١٤٨.
٢٨- رؤى وحيد عبد الحسين , سورية والسعودية , ص١٦٥.
٢٩- جمال وكيم , سورية ومفاوضات السلام في الشرق الأوسط , شركة المطبوعات للتوزيع والنشر , بيروت , ٢٠١٠ , ص٢٣٥.
٣٠- رؤى وحيد عبد الحسين , سوريا والسعودية , ص١٦٦.
٣١- سحر رزاق شعيوط , المصدر السابق , ص ١٣٧.
٣٢- حسن مخور باني , المصدر السابق , ص١٤٨.
٣٣- رؤى وحيد عبد الحسين , سورية والسعودية , ص١٦٧.؛ منير شفيق, اتفاق أوسلو وتداعياته , المركز الفلسطيني للإعلام, (د. ت) , (د.م) , ص٥٠.
٣٤- سحر رزاق شعيوط , المصدر السابق , ص ١٣٧.
٣٥- ايمن فرح مسلم , التبعات السياسية والوطنية لاتفاقية أوسلو ١٩٩٣ على فلسطين , اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية , نابلس , ٢٠٢٢ , ص٨٥-٨٦.
٣٦- مجلة الدراسات الفلسطينية , حقائق مفاوضات السورية الإسرائيلية في حديث مطول مع وليد المعلم , العدد ٢٩ , ١٩٩٧.
٣٧- سحر رزاق شعيوط , المصدر السابق , ص ١٧٥.
٣٨- رؤى وحيد عبد الحسين السعدي , سوريه والسعودية , ص١٨٥-١٨٦.
٣٩- حسن مخور باني , المصدر السابق , ص١٤٩.
٤٠- بدر عبد العاطي , السلام في الشرق الاوسط مفارق الطرق , مجلة السياسية الدولية , العدد ١٢٥ , ١٩٩٦ , ص٦-٧.
٤١- رؤى وحيد عبد الحسين السعدي , سورية والسعودية , ص١٨٦.
٤٢- مسعود الخوندة , الموسوعة التاريخية الجغرافية , ج١٠ , بيروت , (د.ت) , ص١٥٢.
٤٣- يوميات مركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٩٧.
٤٤- علي صالح حمدان , الموقف السوري من مفاوضات واي بلانتيشن والأزمة العراقية لعام ١٩٩٨ وتأثير ذلك على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية , بحث منشور في مجلة افاق فكرية , العدد ٦, جامعة زاخو , ٢٠١٧ , ص٣-٤.
٤٥- علي صالح حمدان , المصدر السابق , ص٥.
٤٦- المصدر نفسه , ص٦.
٤٧- عزمي بشارة , سورية درب الالام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن , المركز العربي للدراسات والابحاث , (د.م) , (د.ت) , ص٤٢.
٤٨- بثينة شعبان , المصدر السابق , ص٢١٩.
٤٩- حسن مخور باني , المصدر السابق , ص١٧٨.
٥٠- سحر رزاق شعيوط , المصدر السابق , ص ١٩٨.
٥١- المصدر نفسه , ص١٩٨.؛ ناريمان كريم كاظم الكوفي , السياسية السورية تجاه لبنان (١٩٨٨-

٢٠٠٠) , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية للعلوم الانسانية , جامعة ذي قار , ٢٠٢١ , ص٢١٣.
٥٢- جريدة البيان , المفاوضات السورية – الإسرائيلية قضاياها ومساراتها :
https :// www. Albayan.ae
٥٣- سحر رزاق شعيوط , المصدر السابق , ص ١٩٩.
٥٤- رؤى وحيد عبد الحسين السعدي , سورية والسعودية , ص٢٠٩-٢١٠.
٥٥- جمال واكيم , المصدر السابق , ص١٨٤.
٥٦ () رؤى وحيد عبد الحسين السعدي , سورية والسعودية , ص٢١٠-٢١١.
٥٧- سحر رزاق شعيوط , المصدر السابق , ص ١٩٩.
٥٨- تقرير الشرق الأوسط , استئناف المفاوضات الإسرائيلية – السورية , رقم ٦٣, ١٠ نيسان ٢٠٠٧ , ص١.
٥٩- ناريمان كريم كاظم الكوفي , المصدر السابق , ص٢١٧.
٦٠- سحر رزاق شعيوط , المصدر السابق , ص ٢٠٠.
٦١- ناريمان كريم كاظم الكوفي , المصدر السابق , ص٢١٧.
٦٢- سحر رزاق شعيوط , المصدر السابق , ص ٢١١.
٦٣- أيمن فرح مسلم , المصدر السابق , ص١٧.
٦٤- فاتن السعيد محمد أحمد شاهين , اتفاقية أوسلو وأثرها على العالم العربي ١٩٩٣ , اطروحة دكتوراه غير منشورة , جامعة عين الشمس , كلية الآداب , القاهرة , ٢٠٢١ , ص٥.
٦٥- حسن مخور باني , المصدر السابق , ص١٢١.؛ ايمان محمود حسن بركات , المتغيرات الإقليمية وأثرها على العلاقات السورية الفلسطينية ٢٠٠٦-٢٠١٣ , رسالة ماجستير غير منشورة ,جامعة الأزهر , كلية الآداب والعلوم الانسانية , دراسات الشرق الاوسط , غزة , ٢٠١٦ , ص٣٢.
٦٦- سحر رزاق شعيوط , المصدر السابق , ص ١٥٦.
٦٧- حسن مخور باني , المصدر السابق , ص١٢١.
٦٨- سحر رزاق شعيوط , المصدر السابق , ص ١٥٧.
٦٩- فيصل جلول , سوريا : دراسات في الاستراتيجية والسياسية , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ١٩٩٨ , ص١٧٤.
٧٠- موشيه زاك , الحسين والسلام العلاقات الأردنية – الإسرائيلية , ترجمة دار الجليل , عمان , (د.ت) , ص٩.
٧١- حسن مخور باني , المصدر السابق , ص١٢٦.
٧٢- سحر رزاق شعيوط , المصدر السابق , ص ١٧٦.
٧٣- عبد الله عبد ربه عبدالله المعايطة , العلاقات الأردنية – السورية ١٩٩٩-٢٠١٠ , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة مؤتة , عمادة الدراسات العليا , عمان , ٢٠١١ , ص٩٥-٩٦.؛ حسن مخور باني , المصدر السابق , ص١٢٧.
٧٤- حسن مخور باني , المصدر السابق , ص١٢٧.
٧٥- سحر رزاق شعيوط , المصدر السابق , ص ١٦٦.
٧٦- بثينة شعبان , المصدر السابق , ص١٠٧.
٧٧- سحر رزاق شعيوط , المصدر السابق , ص ١٦٦.
٧٨- محمد منصور محمد أبو ركبة , السياسية الخارجية الأردنية اتجاه القضية الفلسطينية

(١٩٨٢-١٩٩٤) , رسالة ماجستير غير منشوره , كلية الآداب , جامعة حلوان , القاهرة , ٢٠١٢ , ص١٤٨.

٧٩- سحر رزاق شعيوط , المصدر السابق , ص ١٦٧.

٨٠- مركز دراسات الوحدة العربية , سوريا الدولة والمجتمع , بيروت , ١٩٩٤ , ص١١٢.

٨١- محمد عبد العاطي التلولي , المصدر السابق , ص١٠٨.

٨٢- تمام قيس , العلاقات السورية التركية الواقع والاحتمال , رسالة ماجستير غير منشورة جامعة دمشق , كلية العلوم السياسية , دمشق , ٢٠١٥ , ص١٤٤.

٨٣- بيداء محمود احمد , العلاقات العراقية – السورية وافاق التعاون , مجلة كلية التربية , المجلد ١ , العدد ٢ , الجامعة المستنصرية , كلية التربية , ٢٠١٠ , ص٤٠٥.

٨٤- سحر رزاق شعيوط , المصدر السابق , ص ١٩٤.

٨٥- عقيل محفوظ , العلاقات السورية – التركية التحولات والرهانات , المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات , الدوحة , ٢٠١١ , ص١٥.

٨٦- ويمكن الاشارة إلى بعض النقاط التي اثارت الخلاف بينهم أبرزها اتهام العراق لسوريا بتجاهله عندما خططت دمشق والقاهرة لشن حرب عام ١٩٧٣ ضد إسرائيل , فضلاً عن اتهام العراق لسوريا بقطع مياه نهر الفرات عنه , ومن ضمن الاتهامات أيضاً اتهام العراق لسوريا بترتيب انقلاب عسكري في بغداد بمساعدة عدد من القياديين البعثيين العراقيين في عام ١٩٧٩ , وليس هذا وحسب طالبت دمشق العراق بضعف المبالغ التي كانت تتقاضاها لقاء استخدام العراق لخط الانابيب النفطية المارة بسوريا (والذي أدى في نهاية المطاف إلى لجوء العراق إلى تصدير نفطة عبر الموانئ التركية). كما اتهمت سوريا العراق بمساعدة الاخوان المسلمين السوريين عسكرياً وماليا في صراعهم ضد حكومة دمشق وهو الصراع الذي بلغ اشده عندما هاجم الجيش السوري مدينة حماة عام ١٩٨٢ , واخر الاتهامات بين الطرفين تمثلت بتشجيع الاعمال الإرهابية الموجهة من طرف ضد الطرف الآخر. ينظر : بيداء محمود احمد , المصدر السابق , ص٤٠٦.

٨٧- تمام قيس , المصدر السابق , ص١٤٥.

٨٨- رائد حاج سلمان , أثر المتغير القيادي على العلاقات السورية التركية وانعكاساتها على المشاريع المطروحة , ٢٠٠٠-٢٠١١ على المنطقة , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة حلب , كلية الاقتصاد , ٢٠١٤ , ص١٣٤-١٣٥.

٨٩- سحر رزاق شعيوط , المصدر السابق , ص ١٩٤.

٩٠- رائد حاج سلمان , المصدر السابق , ص١٣٥.

٩١- سحر رزاق شعيوط , المصدر السابق , ص ١٩٤.

٩٢- رائد حاج سلمان , المصدر السابق , ص١٣٥.

٩٣- عقيل محفوظ , المصدر السابق , ص١٥.

٩٤- سامر عبد الهادي علي , دراسة العلاقات التركية – السورية , عوامل التأثير والتغير ١٩٩٨-٢٠١١ , مجلة جامعة الزيتونة الدولية , اسطنبول , ٢٠٢٢.

قائمة المصادر :

أولاً : الكتب العربية والاجنبية

١.بثينة شعبان , عشرة أعوام مع حافظ الأسد ١٩٩٠-٢٠٠٠ , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ٢٠١٥.

٢.جمال واكيم , سورية ومفاوضات السلام في الشرق الأوسط , شركة المطبوعات للتوزيع والنشر , بيروت , ٢٠١٠.

٣.خالد محمد حسين , سورية المعاصرة ١٩٦٣-١٩٩٣ , دار كنعان للدراسات والنشر , سورية , ١٩٩٦.

٤.عبد الحليم خدام , التحالف السوري الايراني والمنطقة , دار الشروق , القاهرة , ٢٠١٠.

٥.عزمي بشارة , سورية درب الالام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن , المركز العربي للدراسات والابحاث , (د.م) , (د.ت).

٦.عقيل محفوظ , العلاقات السورية – التركية التحولات والرهانات , المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات , الدوحة , ٢٠١١.

٧.فيصل جلول , سوريا : دراسات في الاستراتيجية والسياسية , مركز دراسات الوحدة , بيروت , ١٩٩٨.

٨.مسعود الخوندة , الموسوعة التاريخية الجغرافية , ج١٠ , بيروت , (د.ت).

٩.منير شفيق , اتفاق أوسلو , المركز الفلسطيني للأبحاث , (د.م) , (د.ت).

١٠.موشية زاك , الحسين والسلام العلاقات الأردنية – الإسرائيلية , ترجمة : دار الجليل , عمان , (د.ت).

١١- هاشم عثمان , تاريخ سورية في عهد حافظ الأسد (١٩٧١-٢٠٠٠) , رياض الريس للنشر , بيروت , ٢٠١٤.

ثانيا : الرسائل والاطاريح :

١.ايمان محمود حسن بركات , المتغيرات الإقليمية وأثرها على العلاقات السورية الفلسطينية ٢٠٠٦-٢٠١٣ , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب والعلوم الإنسانية , جامعة الأزهر , غزة , ٢٠١٦.

٢.أيمن فرح مسلم , التبعات السياسية والوطنية لاتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ على فلسطين , أطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة النجاح الوطنية , ٢٠٢٢.

٣.تمام قيس , العلاقات السورية التركية , الواقع والاحتمال , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم السياسية , جامعة دمشق , ٢٠١٥.

٤.حسن مخور باني , سوريا ومصر دراسة في تاريخ العلاقات السياسية ١٩٩٠-٢٠٠٠ , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية للعلوم الانسانية , جامعة ذي قار , ٢٠٢١.

٥.رائد حاج سلمان , أثر المتغير القيادي على العلاقات السورية التركية وانعكاساتها على المشاريع المطروحة ٢٠٠٠- ٢٠١١ , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الاقتصاد , جامعة حلب , ٢٠١٤.

٦.رزان محمد نعمان الريماوي , العلاقات الفلسطينية - السورية ١٩٨١-٢٠٠٦ , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة بيرزيت , ٢٠٠٩.

٧.رؤى وحيد عبد الحسين السعدي , سوريا والسعودية دراسة في تاريخ العلاقات السياسية (١٩٨٩-٢٠٠٦) , أطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية التربية للعلوم الانسانية , جامعة ذي قار , ٢٠٢٥.

٨.سحر رزاق شعيوط , الرئيس حافظ الأسد دراسة في تاريخه السياسي ١٩٨٥-٢٠٠٠ , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية للعلوم الانسانية , جامعة ذي قار , ٢٠٢٢.

٩.عبد الله عبد ربه المعايطة , العلاقات

الأردنية – السورية ١٩٩٩-٢٠٠٠ , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الدراسات العليا , جامعة مؤته , عمان , ٢٠١١.
١٠.فاتن السعيد محمد أحمد شاهين , اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ وأثرها على العالم العربي , أطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية الآداب , جامعة عين الشمس , القاهرة , ٢٠٢١.
١١.محمد عبد العاطي التلولي , السياسية الخارجية التركية تجاه سوريا ٢٠٠٢-٢٠٠٨ , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب والعلوم الانسانية , جامعة الأزهر , غزة , ٢٠١١.
١٢.محمد منصور محمد أبو ركبة , السياسية الخارجية الأردنية اتجاه القضية الفلسطينية ١٩٨٢-١٩٩٤ , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة حلوان , القاهرة , ٢٠١٢.
١٣.ناريمان كريم كاظم الكوفي , السياسية السورية اتجاه لبنان ١٩٨٨-٢٠٠٠ , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية للعلوم الانسانية , جامعة ذي قار , ٢٠٢١.
١٤.نور الهدى علي مزهر , موقف الكيان الصهيوني من التطورات الداخلية في لبنان (١٩٨٢-١٩٩٣) , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية للعلوم الانسانية , جامعة ذي قار , ٢٠٢٠.

ثالثاً : الصحف والمجلات والتقارير

١.انطوان شلحت , إسرائيل – سورية محادثات غير مباشرة , مجلة الدراسات الفلسطينية , المجلد ١٩ , العدد ٧٤-٧٥ , ٢٠٠٨.
٢.بدر عبد العاطي , السلام في الشرق الاوسط مفارق الطرق , مجلة السياسية الدولية , العدد ١٢٥ , ١٩٩٦ .
٣.بيداء محمود احمد , العلاقات العراقية – السورية وافاق التعاون , مجلة كلية التربية , المجلد ١ , العدد ٢ , الجامعة المستنصرية , كلية التربية , ٢٠١٠ .
٤.تقرير الشرق الأوسط , استئناف المفاوضات الإسرائيلية – السورية , رقم ٦٣ , ٢٠٠٧.
٥.جريد البيان , المفاوضات السورية – الإسرائيلية قضاياها ومساراتها : https:// www.Albyan.ae
٦.رؤى وحيد عبد الحسين السعداوي , فاروق الشرع ودوره السياسي في سوريا (١٩٣٨-١٩٩٢) , مجلة أداب ذي قار , المجلد ٢ , العدد ٣٣ , جامعة ذي قار , كلية التربية للعلوم الانسانية , ٢٠٢٠.
٧.سامر عبد الهادي علي , دراسة العلاقات التركية – السورية , عوامل التأثير والتغير ١٩٩٨-٢٠١١ , مجلة جامعة الزيتونة الدولية , اسطنبول , ٢٠٢٢.
٨.علي صالح حمدان , الموقف السوري من مفاوضات واي بلانتيشن والأزمة العراقية لعام ١٩٩٨ وتأثير ذلك على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية , بحث منشور في مجلة افاق فكرية , العدد ٦ , جامعة زاخو , ٢٠١٧.
٩.لمياء مالك عبد الكريم الشمري , فاروق الشرع وشهادته حول مؤتمر السلام العربي – الإسرائيلي في مدريد ١٩٩٠-١٩٩٢ , مجلة بحوث الشرق الأوسط , العدد ٧٩ , جامعة عين الشمس , ٢٠٢٢.
١٠.مجلة الدراسات الفلسطينية , حقائق مفاوضات السورية الإسرائيلية في حديث مطول مع وليد المعلم , العدد ٢٩ , ١٩٩٧.
١١.محمد زهير دياب , احتمالات السلام بين سورية وإسرائيل , مجلة الدراسات الفلسطينية , المجلد ٤ , العدد ١٤ , ١٩٩٣.
١٢.مركز دراسات الوحدة العربية – سوريا والمجتمع , بيروت , ١٩٩٤.
١٣.يوميات مركز دراسات الوحدة العربية لعام ١٩٩٧.